جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء ا المالي في مؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته -مستغانم «GIPLAIT »

مقدمة من طرف الطلبين :

المريح رضا

علي شريف بوعسرية

تحث اشراف :

الاستاذ بوزيان الجعال

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د.حسين برياطي	أ. محاضر أ	مستغانم
مقرر	د. بوزيان العجال	أ. محاضر أ	مستغانم
مناقش	د. بن زيدان ياسين	أ. محاضر أ	مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبية : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

دورالتدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي في مؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته - مستغانم « GIPLAIT »

مقدمة من طرف الطالبين :

المريح رضا

علي شريف بوعسرية

تحت اشراف :

الاستاذ بوزيان العجال

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د.حسين برياطي	أ. محاضر أ	مستغانم
مقرر	د. بوزيان العجال	أ. محاضر أ	مستغانم
مناقش	د. بن زيدان ياسين	أ. محاضر أ	مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعّاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان **أمي** أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع ليك أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى **إ خوتي و أ خواتي** الذين تقاسموا معي عبء الحياة ؛

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور:**بوزيان العجال** الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودني بها و كلما طلبت كمية من و فته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير؛

و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قال الله تعالى : " **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**...."

الآية 11 من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الطالبين:

رضا المريح

بوعسرية علي شريف.

شكر و عرفان:

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني و شجعوني على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور " **بوزيان العجال** "الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و إستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير؛ كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الطالبين:

بوعسرية علي شريف

رضا المريح

محتويات الفهرس

كلمة واهداء
شكر وعرفان
فهرس المحتويات
قائمة الاشكال
قائمة الجداول

المحتوى

المقدمة.....أ
الفصل الاول : الإطار العام للتدقيق الداخلي.....3
تمهيد.....4
المبحث الأول: مدخل الى التدقيق الداخلي.....5
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي ومفهومه.....5
المطلب الثاني: اهمية التدقيق الداخلي وأهدافها ولمخاطر المترتبة عن عدم كفاءته.....8
المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي.....9
المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي.....10
المطلب الأول: قواعد السلوك الاخلاقي.....10
المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي.....11
المطلب الثالث: ادوات التدقيق الداخلي.....12
المبحث الثالث: سير مهمة التدقيق الداخلي.....17
المطلب الأول: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي.....17
المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي.....18
خلاصة.....21
الفصل الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي.....22

تمهيد:.....23
المبحث الأول: الأداء المالي.....24
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.....24
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....26
المبحث الثاني: أساليب قياس الأداء المالي.....27
المطلب الأول: المؤشرات التقليدية.....28
المطلب الثاني: المؤشات الحديثة.....36
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.....38
المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي ومساهمته في تحسين الأداء المالي.....38
المطلب الثاني :دورالتدقيق الداخلي في اتخاد القرارات.....41
الخلاصة.....43
الفصل الثالث : دراسة حالة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم.....44
تمهيد.....45
المبحث الأول: تقديم مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته((GIPLAIT 46
المطلب الأول: لمحة عن تاريخ إنشاء مركبات الحليب.....46
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسةGIPLAIT 48
المبحث الثاني : مسار التدقيق الداخلي في المؤسسة.....53
المطلب الاول :تدقيق جانب الاصول.....53
المطلب الثاني: تدقيق جانب الخصوم 55
المطلب الثالث: تدقيق جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2015-2019.....56

المبحث الثالث : تقييم اداء المؤسسة.....57

المطلب الأول: تطور رقم أعمال ومبيعات المؤسسة.....57

المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة لملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم...61

المطلب الثالث: تحليل الأداء المالي في المؤسسة.....65

الخلاصة.....74

الخاتمة.....75

قائمة المراجع.....78

قائمة الجداول

الجدول رقم 01 تطور رقم أعمال المؤسسة 57
الجدول رقم 02 تطور المبيعات.....59
الجدول رقم 03 الميزانية المختصرة لاصول 62
الجدول رقم 04 الميزانية المخترية لخصوم.....63
الجدول رقم 05 نسب هيكة المؤسسة 65
الجدول رقم 07 نسب سيولة المؤسسة.....67
الجدول رقم 08 رأس مال العامل المؤسسة من اعلى منزانية.....69
الجدول رقم 09 رأس مال العامل المؤسسة من اسفل منزانية.....69
الجدول رقم 10 احتياجات راس المال عامل المؤسسة.....71
الجدول رقم 11 خزينة المؤسسة.....72

قائمة الاشكال

الشكل رقم 01 عناصر خرائط التدقيق.....15
الشكل رقم 02 الهيكل التنظيمي لمؤسسة المركزية 48
الشكل رقم 03 الهيكل التنظيمي لملبنة الساحل لانتاج الحليب و مشتقاته مستغانم.....49
الشكل رقم 04 تميل البياني يوضح مراحل تطور رقم الاعمال.....58
الشكل رقم 05 تميل البياني يوضح مراحل تطور مبيعات.....60
الشكل رقم 06 تمثيل البياني للميزانية المختصرة لاصول 62
الشكل رقم 07 تمثيل البياني للميزانية المختصرة لخصوم.....64
الشكل رقم 08 تمثيل بياني لنسب هيكلة المؤسسة.....66
الشكل رقم 09 تمثيل بياني لنسب سيولة المؤسسة.....67
الشكل رقم 10 تمثيل بياني لرأس مال العامل 70
الشكل رقم 11 تمثيل بياني احتياجات رأس المال عامل 71
الشكل رقم 12 تمثيل بياني لخزينة المؤسسة.....73

الملخص:

تهدف هذه الد ا رسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة إقتصادية وذلك من خلال التعرف على أهم الجوانب التدقيق الداخلي والأداء المالي وطبيعة العلاقة بينهما ومن خلال الإستعانة بدراسة حالة في ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته -مستغانم « GIPLAIT » ، تم التوصل إلى جملة نتائج مفادها أن التدقيق الداخلي وظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق اجراراتها وسياساتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية بحيث تكون المعلومات مؤهلة مايجعلها سببا في عملية صنع القرارات، وهذه القرارات تعكس قوة المؤسسة مايساهم في تحسين آداءها المالي.
الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، الأداء المالي.

Summary:

This study aims to know the role that internal audit plays in improving the financial performance in an economic institution, by identifying the most important aspects of internal audit, financial performance and the nature of the relationship between them and through the use of a case study in Al-Sahel dairy to produce milk and its derivatives - Mostaghanem «GIPLAIT» , A total of results were reached to the effect that internal audit is a function that helps the organization's administration to implement its policies and policies and achieve its goals efficiently and effectively so that the information is qualified, which makes it a reason for the decision-making process, and these decisions reflect the strength of the institution, which contributes to improving its financial performance.
Key words: audit, internal audit, financial performance.

المقدمة العامة:

عرف وقتنا الحالي قفزة نوعية في مجالات عديدة، نذكر منها المجال الاقتصادي فبإنهيار أكبر الشركات عالميا في القرن الحالي وبكثرة الأزمات الإقتصادية، إهتمت أغلب المؤسسات باللجوء إلى أدوات رقابية تكون مستقلة عن الإدارة تساعد في القيام بوظائف المؤسسة بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال التحقق من دقة التسجيلات المحاسبية ومطابقتها للعمليات والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات المنتهجة، مما إضطرها إلى الإعتماد والبحث عن خلية داخلية تقوم بعملية التدقيق والتي تتمثل في التدقيق الداخلي.

شهد التدقيق الداخلي مجموعة تغيرات، حيث يوحي إلى الأهمية القصوى والدور الفعال الذي يلعبه في توجيه المؤسسات وذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، حماية الأصول والممتلكات والتحقق من إكتمال السجلات المحاسبية ومدى صدق القوائم المالية وعكسها للوضعية المالية وبما أننا نتحدث عن الوضعية المالية للمؤسسة لابد من ذكر موضوع الأداء المالي الذي هو عبارة عن مرأة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة الأدوات، منها المؤشرات التقليدية متمثلة في النسب المالية المردودية والتوازنات المالية والمؤشرات الحديثة، متمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وغيرها...

ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية:

ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

1-ما لمقصود بالتدقيق الداخلي، وماهي المخاطر المنجرة عن عدم كفاءته؟

2-ماهي المنهجية المعتمدة لنجاح عمل المدقق الداخلي؟

3-ماهية الأداء المالي، وماهي الأساليب لقياسه؟

4-ما هو تأثير تقرير المدقق الداخلي على الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية؟

فرضيات الدارسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن وضع جملة فرضيات التي تكون منطلق للدارسة وهي كما يلي:

1-التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية والصناعية يساعد على تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات.

2-يتبع المدقق مجموعة من المعايير المتعارف عليها والتي تعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسة.

3-إتباع المدقق لمنهجية تمكنه من إلمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية بغية إبداء أ ريه الفني المحايد.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في إظهار دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء الالي للمؤسسة الاقتصادية باعتبار أن التدقيق الداخلي من شأنه أن يساهم في اتخاذ القرارات ا التي تصب في مصالح المؤسسة.

أهداف الدارسة:

يهدف هذا البحث الى دارسة كل من:

1-دور التدقيق الداخلي وأهميته في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

2-مسار عمل المدقق الداخلي.

3-الخدمات والمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي التي تساهم في تحسين الأداء المالي.

أسباب اختياري للموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع نظار لأسباب التالية:

1-موضوع الدارسة يندرج ضمن المواضيع المناسبة للتخصص مراجعة والتدقيق.

2-حاجة المؤسسات الجزائرية إلى التدقيق الداخلي قصد تحسين الأداء المالي.

منهج الدارسة :من أجل الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاد المشكلة والإجابة على الأسئلة المطروحة و اختيار صحة الفرضيات الموضوعة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدارسة النظرية و دراسة حالة مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته « GIPLAIT » - مستغانم.

الدارسات السابقة :لسعي لإنجاح هذا البحث استعنت في بحثي ببعض الدارسات نوجزها في:

-1 قسيمة اكرام ، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، بسكرة، 2016 ، وتهدف هذه الدارسة الى:

-التعرف على الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

-التعرف على الوسائل والإجراءات التي يتبعها المدقق الداخلي أثناء أداء لمهمته.

-كشف الصعوبات التي تعرقل سير مهمة التدقيق الداخلي.

ومن أهم النتائج المتواصل اليها:

-حتي يكون المدقق الداخلي مستقلا وموضوعيا في عمله يجب ان يكون التدقيق الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يدققها.

التحليل المالي وسيلة أساسية تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات صائبة تحسن الأداء المالي.

-2 شعبان لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسبن تسيير المؤسسة**، مذكرة ماجستير إدارة الأعمال، الجزائر،2004 ، وتهدف هذه الدارسة الى:

-محاولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة بها.

-محاولة إظهار الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة في حالة ما اذا تم استغلالها من طرف المديرية العامة للمؤسسة.

ومن أهم النتائج المتواصل اليها:

-هناك تكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي بدرجة كبيرة.

-المراجع الداخلي ليس منافسا للمراجع الخارجي وأن نجاح المؤسسة يعتمد على مجهودهما معا.

مجال البحث:

تتمثل إضافاتي للدراسة في:

التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بحيث تم التطرق إلى التطور التا ريخي لمهنة التدقيق الداخلي ، ودراسة الأخطار المترتبة عن عدم كفاءة التدقيق الداخلي، والتعريف بهدف التدقيق الداخلي بأنه حماية أصول المؤسسة من الأخطار والتلاعبات.

حدود البحث:

1-الحدود المكانية :تقع المؤسسة محل الد راسة الميدانية في ولاية مستغانم تعرف بسمعتها و جودة منتجاتها وتشتهر بالصناعة والتجا ة ر وتعتبر من أكبر المزودين في الولاية قدر مجموع رؤوس أموالها ب94000000000دج

2- .الحدود الزمانية :لقد تم إجراء الدراسة في 2020

3-أدوات البحث:

تتمثل أدوات البحث في مجموعة كتب ، كتب الكترونية، مذكرات، مقلات ومجلات الكترونية ، مقابلات وتتمثل هذه المقابلات في:

المحدثات من خلال المنصات التواصل تم اعتماد هذا الأسلوب لجمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته .،قيام بعمليات تحليل و دراسة البعض من فصول التطبيقية لأطروحة دكتورة او ماجستير .

تقسيمات الدراسة:

تقسيمات الدراسة

من المعلوم ان لنجاح أي عمل لابد من وضع خطة واضحة تسمح بتنظيم هذا العمل ،وفي موضعينا هذا قمنا ببناء خطة نحاول من خلالها تنظيم البحث يسمح للقارئ بفهم المعلومات الموجودة بسهولة و لهذا احتوت خطتنا على ما يلي:

الفصل الاول : و جاء تحت عنوان الإطار العام للتدقيق الداخلي حيث قسمناه الي ثلث مباحث تمثل في المبحث الأول: مدخل الى التدقيق الداخلي ،و المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي ،اما المبحث الثالث: سير مهمة التدقيق الداخلي.

الفصل الثاني: بعنوان دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي و يتضمن ،المبحث الأول: الأداء المالي و المبحث الثاني: أساليب قياس الأداء المالي و ايضا المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

بالنسبة للفصل الثالث (جانب النظري): بعنون دراسة حالة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم و يتضمن ثلاثة المبحث ،المبحث الأول: تقديم مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته والمبحث الثاني : مسار التدقيق الداخلي في المؤسسة ،و المبحث الثالث : تقييم اداء المؤسسة

الفصل الاول

الإطار العام للتدقيق الداخلي

تمهيد:

إن التطور الذي عرفته مهنة التدقيق الداخلي، باعتباره أداة رقابة اتخاذ القرارات يوحي إلى الأهمية القصوى والدور الفعال الذي يلعبه في توجيه المؤسسات وذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، حماية الأصول والممتلكات والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية اكتشاف الغش والأخطاء والاختلاسات وفي الوقت الحاضر أصبح له دور مهم في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة من خلال فحص وتقييم السياسات والإجراءات وكذا كفاءة أداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية وهذا من أجل إعطاء صورة صادقة وصحيحة عن المؤسسة وبالتالي يعتبر التدقيق الداخلي أداة تسيير فعالة تخدم المؤسسة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

ولهذا تم تقسيم الفصل الاول الى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول :مدخل الى التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني :أساسيات التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث :سير مهمة التدقيق الداخلي.

المبحث الأول :مدخل الى التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي أحد فروع المعرفة الاجتماعية التي تتأثر في نشأتها وتطورها بتطور الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات، والتي تهدف الى تلبية حاجيات الافراد وأصحاب المصالح، وقد تطورت مهنة التدقيق الداخلي بحيث كانت قديما تعتبر اداة لكشف الغش والاحتيال لتتحول وتصبح اجراء رقابي لفحص وتقييم كفاءة الإدارة ، من خلال صحة وسلامة القوائم المالية باستخدام معايير ومبادئ متعارف عليها.

المطلب الأول :التطور التاريخي للتدقيق الداخلي ومفهومه

لقد مر التدقيق الداخلي بتطورات متلاحقة ادت بدرجة اساسية الى توسيع نطاق خدماته في المؤسسات.

1-التطور التاريخي لمهنة التدقيق الداخلي

تستمد مهنة التدقيق الداخلي من حاجة الانسان الى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات المحاسبية وقد ظهرت الحاجة لدى الحكومات حيث تدل الوثائق التاريخية على ان حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع و منشئات مختلفة خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج وسهولة تطبيقه وانتشاره الى تطور المحاسبة والتدقيق في العصور الوسطي، والتدقيق يعود الى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى الى حيز الوجود(ظهور شركات الاموال)وما يتضمنه ذلك من ملكية المشروع وادارته مما دعا المساهمين الى تعيين مدققي حسابات كوكلاء لمراقبة اعمال الادارة..
أصبح من الضروري ان يعهد الى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر، حيث ان القدامى المصريين كانوا يقوموا بتعيين شخصين لتسجيل الأموال الواردة، ويقوم شخص اخر بعملية التدقيق لما قام به هؤلاء الاشخاص من تسجيل، قدامى اليونان كانوا يعينوا موظف للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التسجيل، كذلك الرومان قام بوضع نظام بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات.

ولقد ظهرت اول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فنيسيا بايطاليا حيث تأسست الكلية وأصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669 شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق، حتى اصبحت عملية .تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما انشئت"جمعية المحاسبين القانونيين "عام 1854.

وقد نص قانون الشركات عام 1862 على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم، ثم تطور انتشاره بسبب الحاجة ثم نشأ في فرنسا عام 1881 ، والولايات المتحدة الامريكية عام 1882 (في المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين..)

وفي الشرق العربي فكان لمصر فضل السبق في هذا المجال حيث كان لصدور القانون رقم(1) عام 1909 المنظم لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات، وقد ادخلت على ذلك القانون عدة تعديلات فيما بعد وقد اكتسب المدقق المستقل تقديرا كبيرا في التشريع المصري خلال الفترة من عام 1950 الى 1955 ، كما ظهرت مهنة التدقيق في باقي الدول العربية بسبب الحاجة اليه[1] .

أما في الجزائر مرت مهنة التدقيق الداخلي بعدت مراحل يمكن ذكرها فيما يلي:

-**قبل الاستقلال** :كانت مهنة التدقيق خاضعة لقانون المستعمر الفرنسي.

-**غداة الاستقلال** :كما هو الحال بالنسبة لجميع الهيئات والمؤسسات التي خلفها الاستعمار عانت فراغا كبيرا والعديد من المشاكل على مستوى التنظيم والتسيير وعلى مستوى التأطير والكفاءات، وظلت مهنة المحاسبة والتدقيق خاضعة للنصوص المستمدة من اتفاقيات ايفيان والقانون الأساسي

-**التدقيق في الجزائر في الفترة مابين 1969-1980** بدأ تاريخ التدقيق في الجزائر في سنة **1969** وتحديدا بواسطة الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 31-12-1969 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 حيث تم تكريس مراقبة المؤسسات الوطنية أو الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها.

-**التدقيق في الجزائر في الفترة مابين1980-1988** بعد الصدمة البترولية التي أصابت اسعار البترول تبين عدم نجاعة الاستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر وانكشفت عيوب وأساليب تسيير الاقتصاد الوطني، وبدأ التفكير جديا في إعادة النظر في نمط التسيير المخطط شكلا ومضمونا وهكذا أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية مؤسسة تخضع للقانون التجاري، وقد ترتب على ذلك ضرورة إعادة النظر في وظيفة الرقابة من خلال التخلي عن مفهوم تعدد الرقابة والعودة ثانية لصالح الفعالية والنوعية، مما يعني إعادة الاعتبار لمهنة التدقيق، وكان ذلك بفعل صدور القانون رقم 05/80 المؤرخ في 1980/03/10 المقرر إنشاء مجلس المحاسبة.

-**التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1988/2010** إن تطور تدقيق الحسابات في الجزائر كان بطيئا نتيجة غياب الحاجة إليه في ظل احتكار الدولة للحياة الاقتصادية إلى غاية 1988.

-**التدقيق في الجزائر في الفترة 2010/2017** :خلال هذه الفترة صدرت عدة نصوص تشريعية قانونية تضمنت ضبط مهنة محافظة الحسابات متعلقة بشروط وكيفيات ممارسة المهنة ومنها القانون 01/10 المؤرخ في 2010/06/29 الذي يلغي القانون 08/91 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، بالإضافة إلى صدور عدة مراسيم تنفيذية أهمها ما صدر في الآونة الأخيرة والمتعلق بإعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة

[1] مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2012 ، ص15 .

المالية، بالإضافة إلى صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تصب معظمها في إطار تنظيم مهنة التدقيق، وكذلك صدور مجموعة من القرارات التي جاءت بما يعرف بالمعايير الجزائرية للتدقيق

2 مفهوم التدقيق:

هناك اختلاف وخلط بين المفاهيم، وجب التفريق بينها:

-الرقابة الداخلية: هي كل الوسائل و الاجراءات التي تستخدمها المنشاة لحماية اصولها ، وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولرفع الكفاية الانتاجية في المنشاة وتحقيق الفعالية.

التدقيق :بمعناه اللفظي ويعنيAudit وهي مشتقة من الكلمة اللاتينيةAudire (يستمع) لأن الحسابات كانت تتلي على المدقق، ويشير التاريخ القديم إلي أن قدماء المصريين والرومان والإغريق كانوا يسجلون العمليات النقدية ثم يدققونها للتأكد من صحتها، وكانت هذه العملية قاصرة علي الحسابات المالية الحكومية حيث كانت تعقد جلسة استماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدقق تقريره.

3تعريف التدقيق الداخلي :للتدقيق الداخلي عدة تعاريف نذكر مايلي:

يقصد به فحص انظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقائيا منظما، بقصد الخروج بأري فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج اعماله من ربح او خسا ة ر عن تلك الفترة.[1]

حسب مجمع المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية يعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الادارية واجراءات الرقابة الداخلية، ذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الادارية والتحقق من ان مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية.[2]

هو نشاط توكيلي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشاة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشاة على تحقيق اهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات ادارة الخطر، الرقابة والتوجيه[3].

يقوم بعملية التدقيق الداخلي شخص من داخل المنشاة من واجباته تزويد الادارة بالمعلومات من دقة انظمة الرقابة الداخلية والكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من اقسام المشروع، وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس صدق نتائج العمليات والمركز المالي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم به اشخاص تابعون للمؤسسة، حيث تتمثل نشاطاته في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مدير المؤسسة قصد مراقبة وتسيير مؤسسته وفحص ما اذا كانت الاجراءات المعمول بها تتضمن

---

[1] مصطفي يوسف كافي، مرجع سابق، ص 16

[2] محمد السيد س ا ريا، اصول وقواعد الم ا رجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002 ، ص 140 .

[3] خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي في المعايير الدولية الصادرة عنIIAعمان، 2013 ، ص 33 .

الضمانات الكافية وان العمليات شرعية والمعلومات صادقة وبان التنظيمات فعالة والهياكل واضحة ومناسبة وكذا مساعدة ادارة المؤسسة في تحقيق اهدافها المسطرة.

المطلب الثاني :اهمية التدقيق الداخلي وأهدافها ولمخاطر المترتبة عن عدم كفاءته

ازدادت اهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات في الآونة الاخيرة كأداة مساعدة لمواجهة التحديات الاقتصادية وسيتم توضيح اهمية وأهداف والمخاطر المترتبة عن عدم كفاءة التدقيق الداخلي.

1-أهمية التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي وسيلة تخدم العديد من الاطراف ذات المصلحة في المنشأة، ولديها الحق في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشاة وتتمثل هذه الاطراف في:

1-1-ادارة المنشأة :يعتبر التدقيق الداخلي مهما لإدارة المشروع حيث ان اعتماد الادارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق الداخلي حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية الى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشاة.

1-2 -المؤسسات المالية والتجارية والصناعية :يعتبر التدقيق الداخلي ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل المشروع، إن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالها الى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل.

1-3-الجهات الحكومية :تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الاغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والقيام ببعض النشاطات بالإضافة الى الاتحادات النقابات تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشاة وأي طرف اخر[1] .

مما سبق يثبت اهمية التدقيق الداخلي باعتباره الركيزة و الأداة الاساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية حيث انه يتلاءم مع خاصيات وحاجيات طالبي الخدمات[2] .

-2أهداف التدقيق الداخلي :تطورت أهداف التدقيق الداخلي بتطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منشاة الاعمال لمساعدة الادارة في مواجهة تحدياتها المتمثلة في:

-التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات و اجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها.

-التأكد من التزام الادارة و الدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الاهداف والسياسات و الاجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة.

---

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسي ة ر، الأردن، 2009، ص 25 .

[2] Hayward : Audit guide, butter Worth ,2 end Edition , London, 1991, p16.

--اقتراح الاجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة، تأكيدا للمحافظة على الممتلكات والموجودات.

-التأكد من صحة البيانات، ومدى اعتماد العمليات.

-مراجعة اجراءات ادرة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر.

-مراجعة فعالية الاساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

-التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

-اعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعه الى أعلى سلطة تنفيذية.

3-المخاطر المترتبة عن عدم كفاءة التدقيق الداخلي :ان عدم نجاح التدقيق الداخلي في تحقيق واحد أو أكثر من الاهداف يؤدي الى مخاطر نذكر منها الاتي[1] :

-عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية،

-عدم التقيد واتباع السياسات والخطط و الإجراءات الموضوعة والقوانين والتنظيمات المعمول بها،

-ضياع او فقدان الاصول،

-الاستخدام غير الاقتصادي للموارد،

-عدم تحقيق الاهداف الموضوعة والمخططة،

-امكانية زيادة نسبة الخطأ او الغش.

4-علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر :تتمثل العلاقة بينهما في مساعدة مجلس الادارة و الادارة العليا على رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر وذلك بتقديم اقتراحات و خدمات استشارية، والتحقق من مدى التقيد بالأنظمة و الاجراءات الواردة على مستوى الشركة، وسرعة الابلاغ عنها والعمل على معالجتها وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر على مستوى المؤسسة، وسرعة الابلاغ عنها والعمل على معالجتها، وكذا رفع تقارير الى مجلس الادارة لتقييم فعالية ادارة المخاطر، وتحديد نقاط الضعف و الانحرافات فيها.

وعليه يتضح أن العلاقة بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر هي علاقة وطيدة، فالتدقيق الداخلي يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف الشركات من أجل تقوية وتحسين الطرق التي تدير بها مخارطها وأهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها و ادارتها تتمثل في عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية، الفشل في اتباع السياسات والخطط و الإجراءات والقوانين، ضياع الأصول، الاستخدام غير الكفء للموارد، والفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة.

المطلب الثالث :أنواع التدقيق الداخلي

بالرغم من تعدد انواع التدقيق إلا انها تلتقي بالأهداف ولكن الاختلاف يظهر في الزاوية التي ينظر اليها التدقيق ومستويات الاداء التي تحكم جميع الأنواع حيث قسم معهد المدققين الداخليين الامريكي التدقيق الداخلي الى ستة انواع اساسية مرتبطة ببعضها البعض وهذه الانواع هي[1] :

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 233.

1-تدقيق الالتزام :هو عملية التحقق والتأكد من التزام الادارات بالقوانين والأنظمة والتعليمات في ادائها لعملها لتحقيق الاهداف المرسومة وفق الخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية والوقوف على نواحي القصور والخطأ ومن ثم العمل على علاجها وعدم تكرارها .[2]

-2 التدقيق التشغيلي :عرف بأنه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختيار وتقويم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الاداء للنشاطات أو الوحدات المختلفة زيادة عما تتطلبه عملية التدقيق التقليدية.

3-التدقيق المالي :يعرف بأنه مجموعة من المبادئ والسياسات والمعايير العلمية، والمشتقة من المفاهيم و الفروض المتسقة، مع طبيعة العمليات اللازمة للقيام بعملية المراجعة، التي تحكم مدى دقة وفعالية التدقيق في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

4-تدقيق نظم المعلومات :يعرف بالتدقيق الالكتروني وهو عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق اعمال التدقيق.

5-تدقيق الأداء :يعرف على أنه تحسين الاقتصادية والكفاءة والفعالية التي تؤدى به الأنشطة والوظائف التنظيمية.

9-التدقيق البيئي :عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية التدقيق البيئي على أنه عبارة عن فحص موضوعي منظم، دوري وموثق للممارسات البيئية للمنشاة للتحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها القوانين المنظمة للبيئة وسياسات المنشأة.

المبحث الثاني :أساسيات التدقيق الداخلي

ترتكز معظم الإدارات حاليا على مهنة التدقيق الداخلي وذلك لتعزيز نظام المراقبة، بصورة سليمة و بفاعلية شرط أن تلم بمجموعة من قواعد السلوك الاخلاقي و المبادئ والمعايير المتعارف عليها وكذا مجموعة من الادوات التي يعتمدها المدقق الداخلي لأداء مهامه بكل نزاهة وموضوعية وجدية.

المطلب الأول :قواعد السلوك الاخلاقي

وضع معهد المدققين الداخليين دليلا لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وهي كالتالي[3] :

1-الاستقامة(النزاهة :)على المدققين الداخليين القيام بأعمالهم بأمانة، اجتهاد ومسؤولية، وملاحظة القوانين وعمل الافصاحات المتوقعة من قبل القانون والمهنة، وأن لا يكونوا طرفا في أي نشاط قانوني أو يقوموا بأعمال ضار ة بسمعة مهنة التدقيق الداخلي، وكذا احترام الأهداف الاخلاقية للمنشاة.

-2 الموضوعية :على المدققين الداخليين أن لا يشتركوا في أي نشاط أو علاقة قد تفسد أو يفترض انها تفسد تقييمهم غير المتحيز، تتضمن هذه المشاركة تلك الافعال أو العلاقات التي من الممكن أن تكون ضد مصلحة المنشأة، وأن عدم قبول أي شيء قد يفسد احكامهم المهنية، وان يفصحوا عن جميع الحقائق المادية

---

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 171.

[2] حمدي سليمات سحيمات القبيلات، الرقابة المالية والإدارية على الاجهزة الحكومية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998 ص 23.

[3] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 168.

المعروفة لديهم، والتي أن لم يتم الافصاح عنها، قد تشوه أو تحرف التقرير عن الانشطة تحت المراجعة.

3-السرية :على المدققين الداخليين أن يكونوا متمرسين في استخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها أثناء تأدية مهامهم، وأن لا يستخدموا المعلومات لمكسب شخصي أو بأي طريقة ممكن أن تكون ضد القانون أو ضارة بالشرعية أو الأهداف الأخلاقية للمنشاة.

4-الكفاءة :على المدققين الداخليين أن يطلعوا فقط بالخدمات التي لديهم فيها معرفة ومهارات خبرات مناسبة، وأن يقوموا بتقديم خدمات التدقيق الداخلي بالانسجام مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي و ان يقوموا بتطوير كفاءاتهم وفعاليتهم ونوعية خدماتهم باستمرار.

المطلب الثاني :معايير التدقيق الداخلي

ترتكز المعايير إلى عدد من المبادئ وتوفر إطار الأداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي، كما تعد المعايير متطلبات الزامية وتتألف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي من ثلاث مجموعات وهي كالتالي[1] :

1-معايير الصفات :وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من ادارة او قسم التدقيق الداخلي في المنشأة والقائمين بممارسة انشطة التدقيق الداخلي، وهي تتضمن كلا من المعايير التالية:

- 1000الاهداف، الصلاحية والمسؤولية :يتم تحديدها بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دوريا وأخذ موافقة اعلى السلطة.

-1100 الاستقلالية والموضوعية :يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في أداء واجباته، وله صلاحية بدء أي إجراء وانجاز والتبليغ عن أي عمل، كلما رأى ذلك ضروريا لممارسة اختصاصاته، وعلى المدقق ان يكون موضوعيا في القيام بعمله، وأن لا يتأثر بالبيئة التي يعمل بها، وأن يكون العمل بفعالية ومهنية وبدون تحيز كما عليه أن يتقيد بالمعايير الدولية للتدقيق وبالسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات وأنظمة و اجراءات المنشاة.

-1200 البراعة وبذل العناية المهنية :يتوجب على المدققين امتلاك المعرفة والمهارات ت والكفاءة المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية.

-1300 الرقابة النوعية وبرامج التحسين :يتطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يضع برنامجا للرقابة النوعية، وبرنامج التحسين، والذي يغطي جميع اعمال التدقيق الداخلي.

-2 معايير الأداء :تصف طبيعة انشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي بإمكانها قياس أداء التدقيق الداخلي وهي تتضمن كل من المعايير التالية:

2000 ادارة نشاط التدقيق الداخلي :على مدير المدققين ان يدير انشطة التدقيق الداخلي على النحو الفعال بما يحقق قيمة عالية للمؤسسة.

-2100 طبيعة العمل :نشاط التدقيق الداخلي يقيم ويساهم في تحسين انظمة الحوكمة من خلال وضع القيم والأهداف والإعلان عنها و التأكد من فعالية الأداء ومسائلة الادارة وايصال ملاحظات التدقيق ومساعدة المنشاة بتعريف وتقييم مواقع الخطر الهامة، والمساهمة في تحسين انظمة ادارة الخطر والرقابة وايجاد رقابة

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 169

فعالة بواسطة تقييم فعاليتها وكفاءتها.

-2200 التخطيط للمهمة :يحدد هذا المعيار المبادئ الاساسية لتخطيط عملية التدقيق الداخلي، ويجب تدوين برنامج تدقيق لكل مهمة متضمنة الاهداف والنطاق والوقت وتوزيع المصادر.

-2300 تنفيذ المهمة :يجب على المدققين الداخليين تعريف، تحليل، تقييم، وتدوين معلومات كافية لتحقيق اهداف المهمة.

-2400 ايصال النتائج :يجب على المدققين الداخليين ايصال نتائج المهمة مباشرة ، وان تضمن ايصالها اهداف ونطاق المهمة، بالإضافة الى ملائمة التوصيات، خطط انجاز التوصيات.

-2500 رصد مراحل الإنجاز :وجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع والمحافظة على نظام لمراقبة متابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة.

.AI 2500 : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع اسلوب متابعة للمراقبة والتأكد من ان توجيهات : الادارة قد تم تطبيقها بفعالية او ان الادارة التنفيذية قررت تحمل مسؤولية عدم اتخاذ اجراء.

CA 2500 :على نشاط التدقيق الداخلي مراقبة استبعاد نتائج المهمات الاستشارية الى المدى المتفق عليه: مع الجهة المستفيدة[1] .

-2600 قبول الادارة للمخاطر :في حالة اعتقاد الرئيس التنفيذي للتدقيق أن الادارة قد قبلت مستوى من المخاطرة غير مقبول للمنشأة، عليه مناقشة الامر مع الادارة لتنفيذية.

في حالة عدم تدارك هذه المسائل المتعلقة بالمخاطرة ، فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق و الإدارة التنفيذية التقرير عن ذلك لمجلس الادارة لإيجاد الحل.

3-معايير التنفيذ :فهي تطبق كل من معايير الخواص ومعايير الاداء في الحالات الاتية:

اختبار الالتزام و التحقق من الغش والاحتيال، التقييم الذاتي للرقابة، ويتم وضع معايير التطبيق بالأساس المتمثلة في:

- اعمال التوكيد :اشير لها بالحرف A متصلا برقم المعيار مثل-A11130

-اعمال الاستشارة :اشير لها بحرف C متصلا برقم المعيار . مثلmmc1.

المطلب الثالث :ادوات التدقيق الداخلي

يعتمد المدقق على مجموعة من الادوات عند القيام بمهمته، والتي بفضلها يستطيع اكتشاف الاخطاء وأوجه القصور والمخالفات المرتكبة، وعلى اساسها يمكن ان يحلل تشخيص المشكل المراد معالجته، وذلك بتوجيه توصيات الى الادارة العليا للمؤسسة، وهي تضم ادوات الاستفهام، الوصف، التنظيم.

1-ادوات الاستفهام تنقسم الى:

1-1-المعاينة الإحصائية :وهي تقنية تستخدم عن طريق سحب عينة عشوائية من المجتمع محل الدراسة باستقراء الملاحظات المسجلة حول العينة بتحديد معين ودقة مطلوبة، وغرضها الحصول على اكبر عدد من المعلومات مقابل عدد اقل من الفحوصات[1] .

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 170 .

ويمكن القيام بتوضيح أساسيات هذه الطريقة في مجال التدقيق الداخلي كما يلي:
المجتمع :هو مجموع المشاهدات والقياسات الخاصة بمجمعة من الوحدات الاقتصادية ونجده في مجال التدقيق على انه كل المستندات الخاصة بعملية معينة مثل فواتير البيع و الشراء ، العمليات التجارية التي حدثت في مجال زمني معين، حسابات الدائنين والمدينين المسجلين في دفتر الاستاذ عدد او قيمة الصكوك المدفوعة خلال فترة.

العينة :هي مجموع من العناصر التي يتم اختيارها بطريقة إحصائية، ثم مساعدة العينة في تعميم نتائجها على المجتمع المستخرجة منه، وهي تمثل في مجال التدقيق مجموعة من المفردات المختارة من المجتمعات.
مستوى الثقة :يمثل النسبة المئوية لدرجة التأكد المطلوبة من قبل المدقق وخاصة بالاستنتاج الاحصائي بناء على اختياره للعينة.

1-2المقابلات :تعتبر هذه التقنية ضمن التقنيات غير الرسمية التي تتسم بوصف الاجراءات ، وذلك بسرد شفهي دون الرجوع الى الوثائق والمستندات تتعلق بذلك، هذه التقنية في التدقيق لا تعتبر حوار ا او محادثة بل ترتكز على برنامج خطط وأهداف تحدد مسبقا من طرف المدقق، ايضا لا تعتبر محضرا للاستجواب على العكس بل يجب ان تتسم المقابلة بنحو من التفاهم والتعاون، تتلخص خطوات المقابلة فيما يأتي:
تحضير المقابلة :تتضمن تحديد سابق لموضوع المقابلة، يتم حصرها مسبقا بناءا على المعرفة التي تحصل عليها المدقق حول المؤسسة من خلال الوثائق والمقابلات وخبرته السابقة ، مساعدات الزملاء، كما يجب اعداد الاسئلة بشكل جيد مما يسمح بالحصول على الاجوبة بنفس المستوى.
طرح الأسئلة :يجب على المدقق ان يأخذ بعين الاعتبار عند طرح الاسئلة انه دوما متأكد من فهم المخاطب للأسئلة التي يتم طرحها واذا لزم الامر اعادة صياغتها للفهم، وترك الحرية للمخاطب في التعبير وتقديم الجواب باحترام الهدف ونطاق المهمة وتسجيل كل الاجوبة والمعلومات المتحصل عليها[2] .
نهاية المقابلة :على المدقق في هذه الخطوة ان يقوم بالمصادقة على النقاط الاساسية المسجلة وذلك بهدف اجتناب اخطاء يمكن ان تنتج عن عدم الفهم أو النسيان.
1-3-الاستبيان الخاص بالرقابة :وهي اداة مستخدمة كثيرا تسمح بدرجة عالية من التشخيص الكلي لجهاز الرقابة الداخلية، ويتكون الاستبيان من مجموعة من الاسئلة يتم الاجابة عليها نعم تمثل نقاط قوة للرقابة الداخلية، لا تشير الى غياب الرقابة الداخلية، وهذا بالنسبة لأسئلة غير مطابقة.
ونهدف من الاستبيان الى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال الأسئلة المتعلقة بتنظيم التدقيق وكذا فهم أهمية كل مرحلة ابتدائية، وتحليل أقل للأخطار المتعلقة بمختلف النشاطات لتحسين الادارة والحد منها.

1-4التحقق من ملفات الكمبيوتر :تعمل هذه الاداة على فحص للوسائل الالكترونية وكذا نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة على اساس معايير معينة ويستوجب الاستغلال الافضل لها وهذا لفائدة المدقق فهي تزيد

---

[1] قسيمة اكرام، دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذك ة ر ماستر، تخصص فحص محاسبي بسكرة، 2016 ، ص 18 .

1 . [2] قسيمة اكرام، مرجع سابق، ص 20

من فعاليتها وتتمثل اهدافها في القيام بالإحصاء السريع للعناصر موضع الدارسة وبناء قوائم للحالات التي تم فحصها بطريقة شاملة او عشوائية و القيام باختيار عينات المجتمع[1] .

-2 ادوات الوصف :تتمثل فيما يلي:

-2-1 مخطط السير (خرائط التدفق :)تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف و مراكز المسؤولية النهائية، وهي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات و اجراء انتقالها، وتهدف الى اختيار دقة وتطبيق الاجراءات وفعاليتها، وتستخدم لهذا الغرض رموز موحدة للتعبير عن مختلف العناصر.

وتعد اداة هامة لدراسة إجراءات أي عملية معينة خاضعة للتدقيق، ولذا تعطي افكار دقيقة عن نظام العميل والتي تكون نافعة للمدقق الداخلي كأداة تحليلية، لا نها تعد رسما تخطيطيا وتتكون من الرموز المشتقة من الاشكال التي اعدها المعهد الامريكي للمعايير[2] .

ويمكن عرضها في الشكل التالي:

[1] ادريس عبد الله اشتيوي، المراجعة ومعايير واجراءات، دار النهضة العربية، بيروت، 1996 ، ص 65 -66.

[2] احمد حلمي جمعة، مدخل الى التدقيق والتاكيد الحديث ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 0، عمان، 2009 ، ص 227 .

الشكل رقم (1) : عناصر خرائك التدقيق

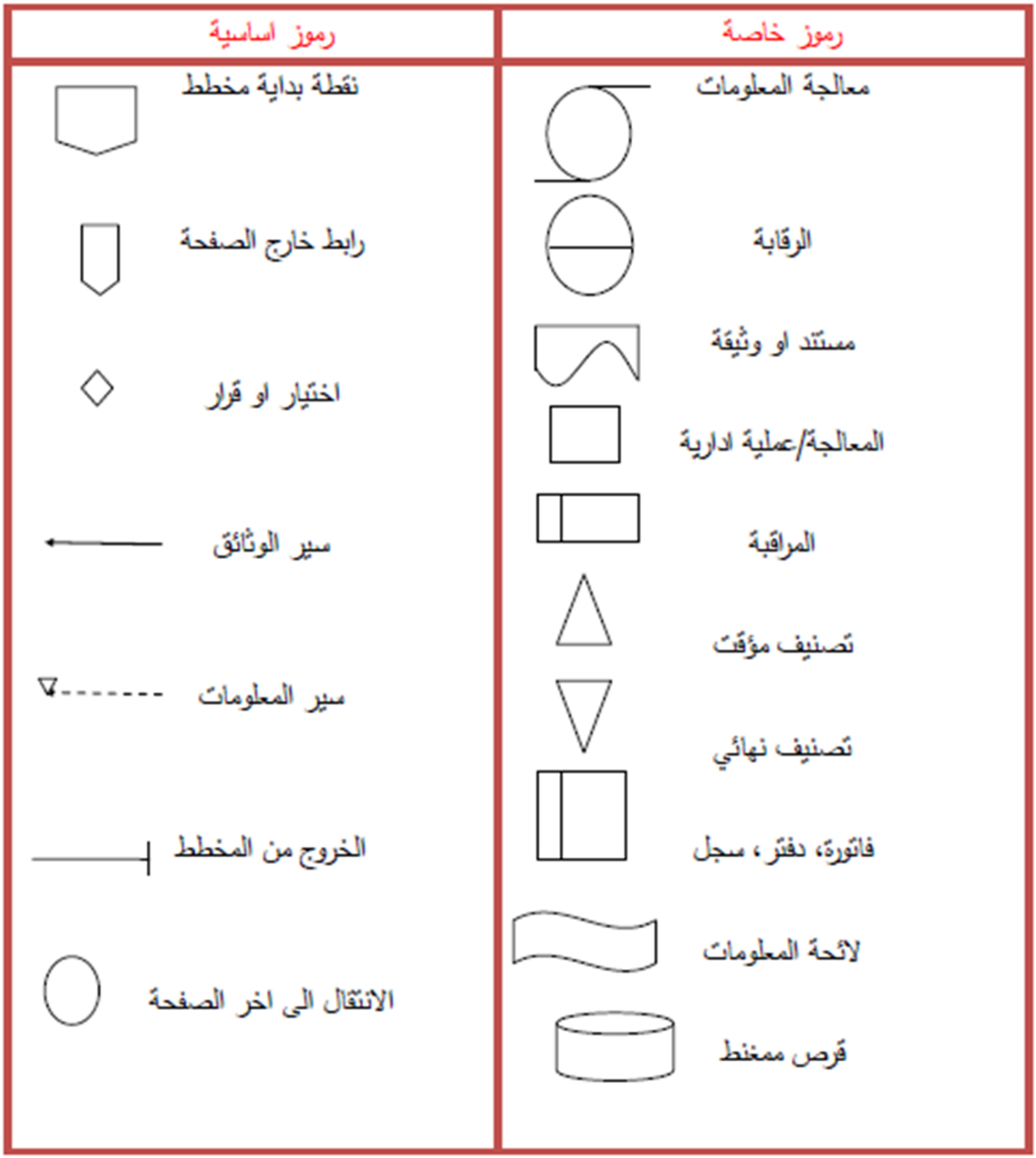

المصدر ادريس عبد الله اشتوي مرجع السابق ص 68

-2 الدراسات الوصفية :تتميز بعض مراحل عملية التدقيق بصعوبة وصفها ويلجا المدقق الى سرد لوصف النظام ونميز نوعين:

السرد الذي يقوم به شخص خاضع للتدقيق :يكون في بداية مهمة التدقيق ويقوم المدقق بالاستماع الى السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق بهدف وصف الاطار العام للنظام او النشاط الخاضع للتدقيق وتطرح هذه الطريقة النقائص المتعلقة بتحديد اهم المعلومات التي يحتاجها المدقق.

السرد الذي يقوم به المدقق :يقوم المدقق بسرد ملاحظاته المادية ونتائج الاختبارات التي توصل اليها في حالة صعوبة وصفها عن طريق مخططات تدفق المعلومات، والمدقق عليه استغلال ما قدمه جميع الاطراف.

-2-3 المخطط الوظيفي :هو الاداة الاولى التي تكون محل اهتمام المدقق الداخلي، و ان اقتضى الامر يتوجب على المدقق الداخلي تشكيله من اجل ان تتضح له الصوة ر جيدا وذلك استنادا الى الملاحظات المقابلات الوصف...

2-4 شبكة تحليل المهام :هي اداة تقرير تحاليل المناصب، وبالتالي يمكن اعتبارها كجهاز تصويري لحدث ما في زمن معين، ومن خلالها يتمكن المدقق الداخلي من اكتشاف مشكل تعدد المهام وبالتالي محاولة ايجاد العلاج اللازم.

-2-5 الملاحظات المادية :هي طريقة مباشرة للحصول على ادلة اثبات ميدانية، عادة المدقق الداخلي لا يكتفي بالوثائق و المستندات التي يدرسها على مستوى ادارة التدقيق الداخلي انما يستدعي الامر الخروج ميدانيا للدراسة والملاحظة الميدانية عن طريق اختيار الفترة المناسبة للفحص الميداني حسب نوع التدقيق وتتضمن فحص الأصول، الملاحظة وفحص الوثائق، ملاحظة السلوك والأداء.

2-6 مسار التدقيق (طريق التدقيق :)هو عبارة عن وظيفة للمراقبة المحاسبية حيث يجمع المدقق الداخلي كل عناصر البراهين وهذا من اجل اعادة البناء التسلسلي للعمليات حيث يسمح بالتوصيل الى النتائج المحاسبية ومن ميزاته أنه لا يتعلق بمهمة واحدة، وينطلق من وثيقة لكي يصعد الى المصدر ويسمح بمراقبة كل المستويات الوسطية لعملية معينة من اثباتات و تبريرات ويجعل الفحص ممكن بربط واظهار العلاقة بين مختلف العمليات الوسطية، بالنسبة للتدقيق الداخلي فان هذه الطريقة يمكن استخدامها لجميع الوظائف.[1]

3-ادوات التنظيم :وتشمل مايلي:

3-1-الهيكل التنظيمي :يقوم المدقق الداخلي بوضع الهيكل التنظيمي للمؤسسة من اجل معرفة الهيكل المعتمد واعتماد على حجم الشركة يختلف الهيكل التنظيمي[2] .

-3-1ميثاق التدقيق :هو وثيقة ضرورية لوظيفة التدقيق الداخلي، هذا الميثاق يعمل على هدف مزدوج متمثل في تحديد الاهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي، والتعريف بهذه الوظيفة للأطراف الفاعلة الأخرى، وهذه الوثيقة مهمة وتعتبر إلزامية

3-3-دليل التدقيق الداخلي :يخص المدققين بحد ذاتهم، وهو يهدف الى تعزيز نشاطهم من خلال اطار عمل المدققين، يساعد على تدريب المدققين الجدد ويكون بمثابة مرجع لهم.

---

[1] قسيمة اكرام، مرجع سابق، ص 22 .

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 71 -72.

3-4-مخطط التدقيق :هو برنامج لعدة سنوات يأخذ مختلف المهمات التي سوف يقوم بتنفيذها التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث :سير مهمة التدقيق الداخلي

باعتبار التدقيق الداخلي وظيفة أساسية لا تستغني عنها المؤسسات الاقتصادية أصبحت ضرورة للإدارة بحيث تحقق رقابة فعالة على أعمال المؤسسة ولتحقيق هذه الأهداف لابد على المدقق الداخلي إتباع مراحل عمل واضحة و اعتماد منهجية سليمة حرصا على دقة النتائج المتواصل إليها وتتمثل مراحل انجاز المهمة في مجموعة من الخطوات التي يتبعها المدقق الداخلي في سبيل مراجعته وفحصه وتقييمه للأعمال المختلفة داخل المؤسسة.

المطلب الأول :الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي

تتمثل الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي في:

1-تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة :تقوم الاداة ر بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بان الاهداف والغايات سوف يتم تحقيقها، هناك احتمال بان الاهداف المنشودة يتم تحقيقها ولذلك فان جميع انظمة وعمليات وأنشطة المنشاة خاضعة للتقييم عن طريق التدقيق الداخلي[1] .

-2 قابلية المعلومات للاعتماد عليها :يجب ان تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة كاملة مفيدة، وان تكون قدمت في الوقت المناسب، حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

3-حماية الأصول :يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المنشأة، ولذلك فان الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سوء استخدام الاصول وحماية الاصول من المخاطر المحتملة وذلك من خلال التامين عليها ضد هذه المخاطر.

4-الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة :يتحقق التدقيق الداخلي من ان منتسبي المنشاة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من اتباع السياسات والخطط و الاجراءات والأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد اسباب ذلك، اذ قد تكون الإجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها وليس المسؤول عن ذلك الموظف فقط.

5الوصول الى الاهداف والغايات :يتم وضع الاهداف والغايات و اجراءات الرقابة من قبل الادارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما اذا كانت متوافقة مع اهداف وغايات المنشاة، وتقع مسؤولية وضع اهداف المنشاة على عاتق الإدارة العليا او مجلس الإدارة، وعلى المدقق التأكد من ان البرامج او العمليات قد نفذت كما خطط لها.

-6 تحديد مواطن الخطر :على المدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية واعلام الإدارة عنها لتحديد فيما اذا تطلب الامر اخضاعها للتدقيق ويتم تحديد مواطن الخطر من خبرة المدقق السابقة في المنشأة او من معلومات مشتقة من مصادر أخرى، او من مشاكل موجودة في شركات اخرى ذات نشاط مشابه للمنشاة الخاضعة للتدقيق او من خبرة المدقق ومعرفته العامة.

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق ص 42.

-7 منع و اكتشاف الغش والاحتيال :تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على ادارة المنشاة وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الاجراءات المطبقة من قبل الإدارة ر للحيلولة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه ان يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد اماكن حدوث الغش والاحتيال[1] .

-8 الشك المهني :يجب على المدقق الداخلي ان يخطط وينفذ اعمال التدقيق، لاو يجب افتراض عدم الامانة للجهات الخاضعة للتدقيق، وبدلا من ذلك على المدقق تقييم قرائن التدقيق بموضوعية، وعليه الاهتمام بالظروف والأحوال.

المطلب الثاني :مراحل التدقيق الداخلي

من الضروري على أي مدقق داخلي اتباع مجموعة من المراحل حرصا على دقة النتائج المتواصل اليها فتتمثل هذه الم ا رحل في:

-مرحلة التخطيط.

-مرحلة العمل الميداني.

-مرحلة ايصال النتائج

-مرحلة المتابعة.

1-التخطيط:

يستند التخطيط في التدقيق على تغطية جميع أنشطة المؤسسة على الاقل مرة واحدة في العام وفق ما ورد في نص البند 200 من معايير الأداء، فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، ويجب الاخذ بعين الاعتبار توجيهات الإدارة العليا ومجلس الادارة ومن خلالها يتم:

1-1-التحضير للتدقيق :تعتبر اعمال التدقيق نشاطات معقدة تتطلب تخطيطا مناسبا، فالتخطيط يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق ويشمل التعرف على المشاكل الهامة، والاستجابة للمهمات التي يتم تكليف الموظفين بها.

-2 1-تحديد أهداف التدقيق :حددت نشرة المعايير المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي، مسؤولية المدقق الداخلي في تحديد نطاق العمل وبيان مجال العمل والأهداف التي يجب ان يحققها التدقيق والمجال الرئيسي الذي يجب مراجعته وتقييمه[2] .

1-3-نطاق العمل :يجب ان يشمل على فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وتقييم مستوى الاداء في تنفيذ المسؤوليات المخصصة لتنفيذ الاهداف والمهام المحددة ويجب ان يتضمن نطاق المهمة اعتبارات انظمة القيود، الموظفين، والأصول الملموسة.

---

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق ص.43

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق ص 511.

1-4-اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق :تبدأ مهمة التدقيق باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق الداخلي ويمكن للمدقق اختيار هذا النشاط بطرق مختلفة، وليس امر هذا الاختيار مناطا فقط برغبة المدقق ولكن بطلب من جهات اخرى داخل المنشأة ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يحدد الموارد المناسبة والكافية اللازمة لتحقيق اهداف مهمة التدقيق.

1-5-اختيار فريق التدقيق والموارد الأخرى :ان اختيار المدققين يجب ان يكون مبني على اساس تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة، محددات الوقت، والموارد المتاحة، وان اختيار عدد و مستوى وخبرة المدققين اللازمة يجب ان يعتمد على تقييم ودرجة المهمة والوقت اللازم لتنفيذها، كما يجب اخذ مهارات ومعرفة وتدريب المدققين بالاعتبار عند اختيار الفريق لتنفيذ المهمة ومدى امكانية الاعتماد على مصادر خارجية اذا تطلب تنفيذ المهمة درجة عالية من المعرفة و الخبرة والمهارة المتخصصة.

-6 1-المسح الأولى :يهدف الى الحصول على فهم عام للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة وذلك لكي يكون على بصيرة بأعمال النشاط، ولتحديد المواطن التي سيتم التركيز عليها وكذلك سماع اقتراحات الادارة وموظفي جهة التدقيق عليها.

-2 العمل الميداني:

بعد انتهاء المدقق من المرحلة الاولى ينتقل الى مرحلة المعاينة، يتم تنفيذها مباشرة بعد اعداد برنامج التدقيق واعتماده من مدير التدقيق بحيث يقوم التدقيق بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال الاجراءات و الاختبارات ومقارنات وغيرها، بغرض جمع ادلة الاثبات الكافية والملائمة لتحقيق اهداف مهمة التدقيق، وجب على فريق التدقيق القيام بتوثيق كافة اعمال التدقيق بحيث تعتبر عناصر اعمال التدقيق اثباتا تعزز عملية ونتائج وتوصيات التدقيق الناتجة عن ادلة التدقيق من اعمال التدقيق المنجزة ، وهي تشمل كل من[1] :

-1-2 العينات :تتمثل المعاينة في ان نتائج العينة توفر معلومات عن المجتمع الذي سحبت منه العينة باعتبارها طريقة فعالة للحصول على ادلة وقرائن التدقيق.

-2-2 نسبة الانحراف المقبول :تمثل هذه النسبة معدل الانحراف عن ضبط المفروض الذي يرغب المدقق قبوله ويطلق عليه الخطأ المقبول، أي كلما كان معدل الانحراف المقبول اعلى كلما كانت حجم العينة اقل.

-3-2 نسبة الانحراف المتوقع :تمثل نسبة الانحراف المتوقع لمعدل الانحراف في المجتمع الذي يتم اكتشافه ويطلق عليه الخطأ المتوقع، فكلما كان معدل الخطأ الذي يتوقع اكتشافه في المجتمع الإحصائي كلما كان حجم العينة المطلوب اكبر لتحقيق تقدير مقبول للمعدل الفعلي الانحراف.

-4-2 مستوى الثقة :وهو قياس احتمال وقوع تقدير العينة من خلال درجة الدقة الموضوعة والمقترحة في شكل نسبة مئوية، فكلما ا زدت درجة الثقة المنتظر تحققها من نتائج العينة كلما كان حجم العينة المطلوب اكبر.

[1] عبد الله ابو سرعة، بين الم ا رجعة الداخلية والم ا رجعة الخارجية، مذكرة ماجستير، محاسبة وتدقيق، الج ا زئر، 2010 ، ص 68.

-2-5 حجم المجتمع :وهو جميع الوحدات التي يتم استخرج او اختيار العينة منها[1] .

3-ايصال النتائج:

بعد إتمام نظام الرقابة الداخلية وجراء الاختبارات الجوهرية لهذا النظام ومن ثم اعادة تضمينها من قبل المدقق الداخلي الى استنتاجات في ورقة خاصة في ملف العمل يتم ادراجها في تقرير الذي سيتم اعداده لنتائج التدقيق، ويجب على المدققين الداخليين ايصال نتائج المهمة مباشرة.

4-المتابعة:

المتابعة هي عملية تحديد مدى كفاية وفعالية وحسن توقيت الاجراءات التي تتخذها الادارة بشان الملاحظات والتوصيات التي تم تبليغها إياها ينبغي وضع الية من قبل المدققين الداخليين حسب(معيار الأداء 2500) لضمان تنفيذ الاعمال بفاعلية ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع وارساء وصون نظام لمتابعة ما يتبع ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الادارة للتحقق من ان الاجراءات طبقت تطبيقا فعالا وتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق عملية المتابعة وتتمثل الإجراءات المتابعة في:

-المخاطر المحتملة المتعلقة بالمهمة، مدى تعقد وصعوبة تطبيق الاجراءات التصحيحية اللازمة أوهمية توقيت التوصيات والملاحظات المبلغة، درجة الجهد والكلفة المطلوبين لتصحيح الوضع المبلغ عنه،

-التأثير الذي يمكن ان ينجم عن عدم تنفيذ الاجراءات التصحيحية اللازمة، والفترة الزمنية التي تستلزمها تلك الإجراءات التصحيحية.

5-مر اقبة نتائج مهمة التدقيق واجراءاتها :يجب على المدقق الداخلي ان يحدد ما اذا كانت الإجراءات التصحيحية قد اتخذت، وما اذا كانت تحقق النتائج المنشودة وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يضع الاجراءات اللازمة لذلك والتي تشمل على تحديد اطار زمني يلزم ان تقوم الادارة بالاستجابة للملاحظات والتوصيات المتعلقة بمهمة التدقيق وتقييم استجابتها من حيث كفايتها بالمقارنة مع الاهمية النسبية للملاحظات والتوصيات و التحقق من استجابة الادارة وكذا تنفيذ مهمة المتابعة مباشرة واجراء التبليغات اللازمة لرفع الردود والتصرفات غير المرضية في المستويات المناسبة في الادارة العليا[2].

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 541-570.

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق ص 579-582.

خلاصة:

خلال ما جاء في الفصل الاول من معلومات توضح اساسيات حول مهنة التدقيق الداخلي يمكن القول:

إن الادرة ر لا يمكنها الاستغناء عن وظيفة التدقيق الداخلي باعتباره نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشاة وتحسين عملياتها وأهدافها وخدماتها المتمثلة في تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي وقابلية ومصداقية المعلومات وحماية الاصول من المخاطر المحتملة وكذا تحديد مواطن الخطر ومنع واكتشاف الغش والاحتيال.

ولتحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسة لابد على المدقق الداخلي ان يحترم تطبيق المعايير المتعارف عليها والاستخدام الامثل لأدوات التدقيق الداخلي للوصول الى الاهداف المنشودة.

وعليه نستنتج ان وظيفة التدقيق الداخلي الهدف منها حماية ممتلكات وأصول المؤسسة والمحافظة عليها وكذا محاربة كافة اساليب الفساد والاختلالات و الانحرافات السالبة، وبالتالي الحفاظ على الوضع المرغوب فيه للمؤسسة والوصول الى تحقيق الاهداف المسطرة المتمثلة في تحقيق اداء جيد للمؤسسة.

الفصل الثاني

دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي

تمهيد:

شهد عصرنا الحالي العديد من التغيرات و التطوارت خاصة في المجال الاقتصادي حيث إمتاز بالتعقيد والتقلب والمنافسة هذا ما أدى لزيادة كفاءة وفعالية المؤسسات ما جعلها تتبنى موضوع الاداء المالي باعتباره الدافع الاساسي لاستمرار و وجود المؤسسات خاصة الصغيرة منها والمتوسطة، ويعرف بأنه الية تمكن فاعلية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة ويوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الاداء الفعلي للأنشطة من خلال استخدام ادوات محددة لتحديد الانحراقات عن الاهداف المحددة مسبقا وهناك مجموعة من الادوات تعمل على تحسين اداء المالي للمؤسسات متمثل في التدقيق الداخلي.

وعليه هناك علاقة تربط التدقيق الداخلي بالأداء وهذا ما سوف نتطرق اليه في الفصل الثاني:

دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء ا المالي.

وقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول :الأداء المالي.

المبحث الثاني :مقاييس الأداء المالي.

المبحث الثالث :مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول :الأداء المالي :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية مكان لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الإنتاج المستعملة وطرق استعمالها في المؤسسة والعاملان اللذان يتطلعان بالدور القيادي فيها هما العامل المالي والبشري، فإذا تصرف العامل البشري بطريقة عقلانية وعلمية واقتصادية مفيدة كانت لها نتائج مرضية .

من هنا تأتي أهمية الإهتمام بالموارد المالية في المؤسسة وقد ظهر هذا الإهتمام في أول الأمر لدى البنوك ورجال الأعمال إذ يعتبرون الممولون للمؤسسات، ويتمثل هذا الإهتمام بمراقبة الاداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول :ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي محوا ر اساسيا لتحديد ما اذا كانت المؤسسة ناجحة اولا من حيث قراراتها وخططها.

1-مفهوم الأداء:

يعد الأداء موضوعا هاما بالنسبة لجميع منشاة الاعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا انه لم يتم التوصل الى اجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني لمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الاساسية للقياس، ويعتقد أن الاختلاف في مفهوم الاداء نابع من الاختلاف في المعايير والمقاييس التي تعتمد في دارسة الاداء وقياسه التي يعتمدها الباحثون .[1]

2-مفهوم الأداء المالي :لدينا عدة تعاريف منها:

يمثل الاداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف.

يمثل الدعامة الرئيسية للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الاداء المختلفة.

أداة للحكم الشخصي من قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات وعلى مستوى انشطتها ومدى تحقق اهدافها بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس

[1] على فضالة أبو الفتوح، التحليل المالي، ادارة الاموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاه ة ر، 1999 ، ص 20 .

الدقيق[1] .

مما سبق يمكن ان نعرف الأداء المالي بأنه الية تمكن فاعلية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة.

3-خصائص الأداء المالي :تتمثل في مجموعة خصائص وهي كالأتي:

-اداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركة الناجحة.

-اداة لتدارك لتدارك والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة.

-اداة لتحفيز العاملين لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية افضل.

-اداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة[2].

4اهمية الأداء المالي :يتمثل في تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة وتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة وكذا الاستفادة من البيانات التي يوفرها الاداء المحاسبي المالي لترشيد القرارت المالية للمستخدمين، ويمكن حصر اهمية الأداء المحاسبي المالي في:

-تقييم ربحية الشركة،

-تقييم سيولة الشركة،

-تقييم تطور نشاط الشركة،

-تقييم مديونية الشركة،

-تقييم تطور توزيعات الشركة،

-تقييم تطور حجم الشركة[3].

[1] نائل العواملة، تقييم اداء الشركات الصناعية، مجلة العلوم الادارية، المجلد 91)ا(، العدد 9، الاردن، 1993 ، ص 188 .

[2] السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لنظمات الاعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002 ، ص 37.

[3] موسى نوفل، تقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة، مذكرة ماجستير، جامعة ال البيت المفرق، الأردن، 2002 ، ص 20.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عوامل مؤثرة في الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية منها الداخلية داخل المؤسسة والخارجية تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

-العوامل الداخلية: وتتلخص هذه العوامل في:

1-1-الهيكل التنظيمي: هو عبارة عن الاطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركة أوعمالها ويؤثر من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الاعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الادوار للافراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارت ضمن المواصفات التي تسهل لادارة الشركات اتخاذ القرار بأكبر فاعلية.[1]

1-2المناخ التنظيمي: يسمح بضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية واعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في اموال الشركات. 2[2]

1-3-التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب و المهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالإحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع مثل تكنولوجيا الانتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الانتاج المستمر تلتزم بمبدأ الاستمرارية، فعلى الشركة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء إلا انها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة الى زيادة الارباح والحصة السوقية.

1-4-الحجم: هو مدى تصنيف الشركات الى ضغيرة ، متوسطة أو كبيرة وهناك مقاييس لحجم الشركات:

إجمالي الموجودات، اجمالي الودائع (اجمالي المبيعات او اجمالي القيمة الدفترية.)

يؤثر الحجم على الأداء المالي سلبا او ايجابا:

سلبا: يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات بحيث أن بزيادة الحجم عملية ادارة الشركة تصبح اكثر تعقيدا

وعليه ادائها يصبح اقل فعالية.

---

[1] شاكر الخشالي، العلاقة بين ابعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمين، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 33 العدد 9 الاردن، 2006 ، ص 113 .

[2]

إيجابا: بزيادة حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين، وتصبح سعر المعلومة للوحدة الواردة في التقارير المالية اكثر دقة، وهناك عدة دارسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

2العوامل الخارجية: تتمثل في:

2-1-السوق: توجد العديد من الاشكال التي يمكن ان تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، تعتمد على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من اجل تعظيم الأرباح، ويؤثر الأداء المالي من الناحية القانونية للعرض والطلب.

2-2-المنافسة: تلعب دورين وضع محفز للأداء المالي، عندما تواجه المؤسسة التداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها و وضعها المالي وفي حالة عدم تدارك التداعيات لا تستطيع مواجهة المنافسة وبذلك يتدهور أداءها المالي.

2-3-الاوضاع الاقتصادية: تؤثر بطريقتين:

سلبا: حالة الازمات الاقتصادية كالتضخم يؤثر سلبا على الأداء المالي.

ايجابا: حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما يؤثر ايجابا.[1]

المبحث الثاني: أساليب قياس الأداء المالي

يعرف قياس الأداء المالي على انه " تحديد كمية أو طاقة عنصر معين مما نستبعد من الاستعمال التخمين والطرق الاخرى التي قد تكون غير دقيقة ولا تفي بالمطلوب".

[2]وهناك مجموعة كبيرة من المؤشرات والمعايير المالية لفهم البيانات المالية والتي يمكن ادارجها تحت عناوين عديدة ما تتعلق بالربحية والسيولة والنشاط والمديونية.

يمكن إستخارج مؤشرات ومعايير مالية للشركات أو تلك التي تساعد المستثمرين في التعرف بسهولة ويسر على الاداء المالي لشركات، بمختلف النواحي من خلال ارقام المقارنة من خلال النسب المئوية أو الرسوم البيانية لكي تسهل على المستثمر فهم التغي ا رت والنتائج بسهولة.[3]

---

[1]قسيمة اك ا رم، مرجع سابق، ص 45.

[2]وائل محمد ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، اساسيات الادارة وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان، 2009 ، ص 64.

[3]حسين ناجي، استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ الق ا ر ا رت في الشركات الصناعية، الأردن، 2005 ، ص 124.

المطلب الأول: المؤشرات التقليدية.

هناك مؤشرات لقياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والغرض منها حماية أموال المودعين المساهمين وغيرهم.

1-قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

1-1-التحليل المالي: يعرف بأنه دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الاضافية المكملة بعد تبويبها تبويبا ملائما، باستخدام الاساليب الاحصائية والرياضية وذلك لغرض ابراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها.

1-1-1-انواع التحليل المالي: تتمثل في:

التحليل المالي الرأسي: هو ايجاد الاهمية النسبية لكل مكون او بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية العمومية او قائمة الدخل، وتكمن اهميته في تركيز على المدة المالية موضع البحث.

التحليل المالي الافقي: يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك ويتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية.

-النسب المالية: عبارة عن العلاقة بين البسط والمقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، شرط ان تكون العلاقة مرتبطة بالأداء و مفسرة له.[1]

او هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل او الاستغلال وتؤخذ هذه القيمة من جداول تحليل الاستغلال او من الميزانية او منهما معا.

1-1-2-أهمية النسب المالية: تتلخص في تحديد مدى قد رة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية وقياس درجة نومها والكشف عن مواطن الضعف والقوة وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد المي ا زنيات التقديرية وكذا قياس الفعالية الكلية للشركة ومستوى ادائها و ان تكون النسب المالية قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة وذات دلالة واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة او بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما.[2]

1-1-3-انواع النسب المالية: بموجب العلاقة السببية القائمة بين بنود القوائم المالية، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي تمكن المحلل المالي من استخدامها في تقييم أداء المؤسسة وأوجه

نشاطها المختلفة ويمكن تقسيم هذه النسب إلى أربعة مجموعات رئيسية على النحو التالي:

---

1 .حمزة الزبيدي، اساسيات الادارة المالية، الطبعة 9 ، مؤسسة الوا رق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص 80 [1]

[2] على فضالة أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 51 .

نسب السيولة؛ نسب الربحية؛ نسب النشاط؛ نسب الهيكلة؛

-**نسب السيولة:** تعرف بانها قدرة الادارة على الوفاء بتسديد التازماتها المستحقة على المنشاة في تاريخ ستحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة(الأصول المتداولة)دون تحقيق خسائر.

وتعرف بانها قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، فتعبر السيولة عن قدرة مؤسسة على تحويل قيمة اصولها المتداولة الى نقود جارية، وتنقسم نسبة السيولة الى ثلاث مجموعات

اساسية تتمثل فيما يلي: [1]

نسبة التداول: وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما ا زدت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزمات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسيير أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

وتحسب كمايلي:[2]

الأصول المتداولة= الخصوم المتداولة÷ نسبة التداول

نسبة السيولة السريعة: وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الاجل خلال أيام معدودة، ويتم تجنب بند المخزون نظرا لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر ويحسب كما يلي:[3]

نسبة السيولة السريعة = (مجموع الأصول المتداولة - المخزون السلعي) ÷ مجموع الخصوم المتداولة

[1] محمد الصريفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة ادارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 9، مصر، 2014 ، ص 231.
[2] علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة ال ا رئد العلمية، عمان، 2002 ، ص 501.
[3] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 513.

نسبة المركز المالي: وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهي تعطى مؤشر للإدارة أنه في خلال أسوء الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وتعتبر الأصول شبه النقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة مثل الأوا رق المالية القابلة للتداول في البورصة وتحسب كمايلي:

نسبة المركز المالي= (قيمة الاصول المتداولة – (اوراق القبض + المخزون السلعي) ÷قيمة الخصوم)

-**نسب الربحية:** تعكس نتائج هذه المجموعة من النسب كفاءة وفاعلية اداء المنشاة في توليد الارباح

وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمنشاة، او هي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها مؤسسة خلال فترة زمنية وهي كالتالي:[1]

هامش مجمل الربح: وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافي ايراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ويجب قارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، أو من خلال قرءاة هذه النسبة على مدى فترة زمنية ممتدة، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة إلى انخفاض أسعار البيع أو ارتفاع تكلفة الخدمات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة أو خلافهما، وتحسب بالعلاقة التالية:

هامش مجمل الربح= (مجمل الربح ÷صافي المبيعات)

هامش ربح التشغيل: معظم المحللين يحسبون هذه النسبة قبل الفوائد والضريبة والأرباح والمصروفات الأخرى، لأن ليس لادرة المشروع سيطرة فعلية على هذه العناصر، لذا يكون المقياس الحقيقي لكفاءة الإدا ة ر هو ربح العمليات وتتميز هذه النسبة عن سابقتها بأنها لا تقصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات، بل توسع اهتمامها لكي تشمل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها مثل المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع، وتبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر، لذا ينظر لهذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل وتحسب كمايلي:

[1] محمد، منير، اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة الق ا ر ا رت، دار وائل، عمان، 2004 ، ص 62 .

هامش ربح التشغيل = (ربح التشغيل÷ صافي المبيعات)

معدل العائد على حقوق المساهمين: باعتبار هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، لذا تعتبر مؤشرا على مدى استطاعت الادارة على استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تعتبر مؤشرا أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددا أساسيا لقرا رات المستثمرين وتعبر بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق المساهمين= (صافي الربح÷ حقوق الملكية)

نسب النشاط:

تنحصر في قياس كفاءة وفاعلية الادا رة في استخدام ما لديها من استثمارات في الموجودات في خلق وتوليد المبيعات، يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الموجودات وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن وتتمثل هذه النسب في الاتي:

معدل دوران المخزون: تعرف بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون=(المبيعات متوسط÷ المخزون)

استعملت تكلفة البضاعة وليس المبيعات، وذلك لان المقام أي البضاعة مقيم بالكلفة، وذلك تطبيقا لمبدأ الاستقرار في أسس الاحتساب، ولكن إذا تعذر الحصول على كلفة المبيعات يمكن استعمال المبيعات نفسها

بالرغم من زيادتها على الكلفة بمقدار الأرباح المحققة، استعمل متوسط البضاعة وهو حاصل جمع بضاعة أول المدة وبضاعة آخر المدة مقسوما على اثنين، واذا تعذر الحصول على معدل البضاعة يمكن استعمال رصيد بضاعة آخر المدة بدلا من ذلك وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة وكلما ازدت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح الشركة حيث تستطيع الشركة أن تحقق أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من الشركات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

معدل دوران المدينين: تعرف بالعلاقة التالية:

معدل دو ا رن المدينين= (المبيعات الاجلة÷ متوسط حسابات المدينين)

توضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المنشأة وكلما ا زدت هذه النسبة كان ذلك في صالح المنشأة.

معدل دوران اجمالي الموجودات: تعرف بالعلاقة التالية:

معدل دوران اجمالي الموجودات= (المبيعات ÷مجموع الاصول)

تركز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام

الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التجارية.

نسبة الهيكلة:

هي مجموع النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل وتتمثل في النسب الاتية: [1]

نسبة التمويل الدائم: تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل اصولها الثابتة باستخدام الاموال الدائمة وتدل على نسبة تغطية الاصول الثابتة بواسطة الاموال الدائمة وتعرف بالعلاقة التالية:

[1] .خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة، الج ا زئر، 2010 ، ص 83

نسبة التمويل الدائم =(الاموال الدائمة ÷ الاصول الثابتة)

نسبة التمويل الذاتي: تعتبر مصدر دائم تستخدم في تمويل الاصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة وهذه النسبة تبين مدى امكانية المؤسسة في تمويل اصولها الثابتة بواسطة الاموال الخاصة وتعبر بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي =(الاموال الخاصة ÷ الاصول الثابتة)

نسبة الاستقلالية المالية: تتم مقارنة الاموال الخاصة بمجموع الخصوم ويجب ان لا تنخفض هذه، النسبة عن ½ والا فقدت المؤسسة استقلاليتها لان مواردها المشكلة بأكثر من 50 % من الديون وتعرف بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = (الاموال الخاصة÷ مجموع الخصوم)

نسبة قابلية التسديد: تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الاصول وتعرف بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية التسديد =(مجموع الديون÷ مجموع الخصوم)

2 قياس الأداء المالي باستخدام المردودية:

تعرف بانها قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح بصفة دائمة في اطار نشاطها وتتمثل نسب المردودية في ثلاث انواع رئيسية نجملها في الاتي: [1]

2-1-المردودية التجارية: هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية وتعرف بالصيغة الرياضية التالية[2]:

رقم الاعمال السنوي الصافي(÷ المردودية التجارية=)نتيجة الدورة الصافية

2 **2-المردودية الاقتصادية:** تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول المتاحة للمؤسسة، أي تقيس قدرة الاصول الاقتصادية على تحقيق فوائض في اطار النشاط الاستغلالي دون اعتبار لشروط التمويل سياسات الاستثمار والتمويل وتعرف بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية= (الفائض الاجمالي للاستغلال÷ مجموع الاصول)

2-3المردودية المالية: مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق ارباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها وتهتم بإجمالي نشاط المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر وتعرف بالعلاقة التالية:

المردودية المالية= (نتيجة الدورة الصافية÷ الاموال الخاصة)

[1] بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ االقرارات، مذكرة ماجستير، جامعة احمد بوقرة الجزائر 2009 ص 86

[2] 2 Pierre Ramage, Analyse et Diagnostic Financier, Edition d'organisation, Paris, 1002, p:144-146.

3قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية:

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة هو تحقيق توازنها المالي ويعتبر من أهم المبادئ والشروط التي يعتمد عليها في عملية التعامل مع المقرضين، نجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة و الذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضروة ر تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات ومدة استعمالها فيها وهذه القاعدة تعطي ثلاث توازنات وهي كالأتي:

1-3 أ رس المال العامل FRNG :يقصد بأرس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل أي الموجودات المتداولة ويعرف براس المال الصافي الاجمالي ويحسب بالعلاقة التالية: [1]

من اسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الاجمالي = (الاصول المتداولة– الديون قصيرة الاجل)

من اعلى الميزانية :

رأس المال العامل الصافي الإجمالي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

FRNG: هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة الممول للأصول الجارية، وهو يسمح بتقييم قدرة المؤسسة على اجهة خياراتها الاستراتجية فيما يتعلق بالاستثمارات وامكانية المحافظة على جزء من الموارد الدائمة لتمويل دورة الاستغلال.

ان تحليل ا رس المال العامل يقودنا الى د ا رسة وتحليل كل من:

الاحتياج في ا رس المال العامل ، BFRوالخزينة الصافيةTN

1 Hervé Hutin, Toute la finance d'e ntre prise en pratique , 2 eme édition, Editions d'organisation, Paris 2003, p.76-80. [1]

2-3احتياجات الراس المال العامل BFR:

هي احتياجات التمويل الناشئة بفعل دورة الاستغلال وخارج الاستغلال، وذلك بسبب الاختلاف الزمني بين التدفقات الحقيقية والتدفقات التمويلية الموافقة ويعرف بالعلاقة التالية:

الاحتياجات راسالمال العامل= (الاصول المتداولة – النقدية)-(الديون قصيرة الاجل – السلفات البنكية)

3-3- الخزينة الصافيةTN :تعرف بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية= (راس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في الراس المال العامل)

المطلب الثاني: المؤشرات الحديثة.

تعتبر المؤشرات الحديثة ادارة لإثبات صحة النتائج المالية المتوصل اليها في المؤسسات الاقتصادية.

1-مؤشرات حديثة تستعمل لقياس الاداء المالي سنوجزها في:

1-1-القيمة الاقتصادية المضافة: تعرف على انها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الاعباء على الاموال المستثمرة.[1]

وتحسب بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة= راس المال المستثمر(معدل العائد لهذا راس المال – تكلفة راس المال)

وتتمثل الحالات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية المضافة في:

[1] هواري سوسي، د ا رسة تحليلية لمؤش ا رت قياس الاداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحثين، عدد 07 ، جامعة ورقلة 2010.

-اذا كانت موجبة فإنها تمثل القيمة المضافة التي تخلقها المؤسسة الى ثروة المساهمين.

-اذا كانت سالبة فإن هذا يدل على تدهور ثروة المساهمين أي المؤسسة غير قادرة على تحقيق معدل العائد المطلوب.

2-**1 القيمة السوقية المضافة:** تمثل الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة و راسمال المستثمر، وتحسب

القيمة السوقية المضافة= (القيمة السوقية لإجمالية حقوق الملكية – القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية)

إذا كانت هذه القيمة موجبة تدل على أن عوائد الاسهم في السوق قد ارتفعت، اما ان كانت سالبة فإن هذه العوائد قد انخفضت، واذا كانت معدومة فإن العوائد ثابتة.

1-3-عائد التدفقات النقدية من الاستثمار: يتمثل في المعدل الذي يساوي بين قسمة الاصل وقيمة التدفقات النقدية المنتظرة منه، أو بما يسمى بمعدل العائد الداخلي، حيث كلما كانت هذه الاخيرة اكبر من تكلفة أ رسمال كلما كانت المؤسسة قادرة على انشاء القيمة ومن ثم زيادة الثروة للمساهمين.[1]

1-4-الربح المتبقي: يقيس هذا المؤشر نتيجة المؤسسة من خلال الفرق بين المبيعات وتكاليفها متضمنة لمصاريف المالية الداخلية المرتبطة بأصولها.

2-خطوات تقييم الأداء المالي:

تتمثل خطوات تقييم الاداء المالي في الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث ان من خطوات الاداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة، و احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الاداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط و الهيكلة، وتتم بإعداد واختيار الادوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الاداء المالي بدارسة وتقييم النسب بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من

[1] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستخدام التحليل العاملي التمييزي، مجلة الواحات للبحوث والد ا رسات، المجلد 21 ، العدد 20 ، غرداية، 2014 ، ص 27 .

خلال مقارنته بالأداء المتوقع او مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع وكذا وضع التوصيات الملائمة للمعتمدين على عملية تقويم الاداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة اسباب هذه الفروقو آوثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

أدت التطورات والتغيرات الحديثة في مهنة التدقيق الداخلي الى مناداة بدور اكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة والفعالية لجميع انشطة المؤسسة، وقد نادى معهد المدققين الداخليين بزيادة دوره في مجال التدقيق الاداري وتدقيق العمليات لان هدف التدقيق الداخلي مصمم اساسا لإضافة القيمة وتحسين عمليات المؤسسات كما نصت المعايير الدولية على نطاق التدقيق الداخلي بحيث يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات وفعاليتها وكفاءتها ومن ضمنها الضوابط غير المالية وكذا اختبار المعلومات التشغيلية.

المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي ومساهمته في تحسين الأداء المالي

بعد ما يقوم المدقق الداخلي بكل ما يلزم من خطوات التدقيق والفحص وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية يقوم بإعداد التقرير الذي يضم نتائج ما قام به ويكون موجها لإدارة المؤسسة، للإطلاع على الملاحظات والتوصيات والاقتراحات فيما يخص الاداء المالي وكذا تحسينه والذي يكون مرفقا بعدد من ادلة الاثبات.

1-اعداد التقارير ومعاييرها في التدقيق الداخلي:

يعتبر التقرير العنصر الاخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الاداة الرئيسة التي يعبر فيه المدقق عن أ ريه الفني المحايد.

-ماهية التقرير: هي كلمة لاتينية تتكون من مقطعين معناهما بالعربية (يحمل الى) او(يرجع الى) وهو عرض لمعلومات جديدة او تحليل لقرار اتخذ في الماضي او توصية باتخاذ قرار مستقبلا.

وهي وسيلة لنقل المعلومات والبيانات والقرارات بين الجهات المختلفة اما شفهيا واما تحريريا.

فالتقارير هي البيانات والمعلومات التي يجمعها المدقق من الملاحظة والمحاسبة وتبادل الاراء عن طريق الاتصال الشخصي بالقائمين بالتنفيذ ومن خلال الوجود الفعلي في مواقع التنفيذ.

اذا التقارير تبليغات شفهية او رسائل من المرؤوسين عن سير التنفيذ وموقعه.[1]

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 33.

يمكن ان نعرف التقرير على انه وثيقة مكتوبة وصادرة من شخص مهني الذي هو المدقق، يمتاز بالأهلية لإبداء راي فني محايد حول القوائم المالية و الإجراءات التي قام بفحصها في المؤسسة ومدى دقة وصحة البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها لإبداء الرأي. [1]

2-أهداف التقرير:

من خلال التقرير يسعى المدقق الداخلي الى الابلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن اعمال التدقيق وكذا التغيير للأفضل من خلال عكس مجهود ادارة التدقيق الداخلي الى الادارة العليا، و التأثير في عملية اتخاذ القرارات من خلال تحديد الاعمال التي قام بها اعضاء التدقيق الداخلي و اقناع القارئ بوجهة النظر التي جيء بها في التقرير اوبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير اجراءات العمل ونقل الافكار والمعلومات وتبادلها.

3-انواع التقارير:

نوجزها في أربعة تقارير وهي كالتالي:

-**الإخباري**: وهي تقارير تستعرض معلومات او بيانات رقمية وغير رقمية لتخبر المتلقي عن حالة او موقف خاص لموضوع محدد طلبته الجهة المتلقية.

-**تحليلي:** وهي التقارير التي تقوم بدراسة مستوفية عن حالة أو موضوع وتحليل البيانات والأرقام وتقديم الاستنتاجات والتوجيهات اللازمة.

-**تفسيرية:** وهي تقارير تحتوي على شرح وتفسير البيانات او الارقام التي تتم جمعها واستعراضها في نفس التقرير.

-**روتينية:** وهي تقارير ترفع للادارة بشكل روتيني ضمن ما هو متعارف عليه. [2]

4-معايير اعداد التقرير في وظيفة التدقيق الداخلي:

توجد معايير يجب على المدققين الداخليين اعتمادها عند اعدادهم لهذه التقارير وتتمثل في اعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال فحص التدقيق، ومناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الادارية المعنية قبل اصدار التقرير النهائي المكتوب، قد تنطوي التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم و احتواء التقارير الغرض والنطاق والنتائج اوتصافها بالموضوعية والوضوح والاختصار

[1] .شعبان لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير، ادارة الاعمال، االجزائر 2004

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 605-606 .

وتفحص وتقيم التقارير من قبل مدير التدقيق و المراجعة الداخلية أو من ينوب عنه لهذا المنصب قبل اصدره من قبل المدقق الداخلي.[1]

5خصائص تقرير المدقق الداخلي: من اهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير ما يلي:

-**المنفعة**: لا بد ان تعرض المعلومات في تقارير بشكل مختصر تفيد المدير على اتخاذ القرارات.

-**الشكل الملائم**: وضوح التقارير لتسهيل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات.

-**محدد الهوية**: لابد من اشتماله على معلومات اساسية تحدد هويته مثل العناوين وأرقام الصفحات.

-**الثبات**: يجب ان تعد التقارير على اسس ثابتة، وتتم كتابة التقرير على ثلاث مراحل:

-مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم اصدار ها المرحلية منها والنهائية.

-تكون متزامنة مع عملية التدقيق ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات اولا بأول.

-جمع الاجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق والترتيب.

وعليه من خلال تقرير المدقق الداخلي يتم تقديم معلومات تمتاز بالموثوقية والمصداقية هذا ما يؤدي الى اتخاذ قرارات سليمة وتحسين الاداء من خلال مقارنة اداء المؤسسة سواء كان داخل الوحدة الاقتصادية او ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي.[2]

6-إرشادات تتعلق بالتزامات المدقق الداخلي:

يجب على المدققين الداخليين التقرير عن نتائج عملهم التدقيقي من اجل ايصال النتائج المتعلقة بعملية لتدقيق بإصدار تقرير مكتوب وموقع بعد انتهاء عملية الفحص التدقيقي ويمكن ان تستخدم التقارير المرحلية لايصال المعلومات التي تتطلب اهتمام فوري وذلك من أجل ايصال تفسير في نطاق التدقيق للنشاط موضع المراجعة إن ملخص التقارير التي تلقى الضوء على نتائج التدقيق يمكن ان تكون مناسبة لتلك المستويات الادارية التي تكون اعلى من رئيس الوحدة موضع التدقيق، فعلى المدقق الداخلي مناقشة الاستنتاجات مع المستويات

[1] عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ص 311-313

[2] ثناء على القباني، ونادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006 ص 111-112

الادارية المناسبة قبل اصدار التقرير الكتابي وهناك مقابلات بعد عملية التدقيق تتضمن مناقشات وتوصيات وهناك اسلوب اخر وهو مراجعة مسودات تقارير التدقيق مع كل رئيس قسم او دائرة مدققة.

يجب أن تكون التقارير موضوعية وواضحة وبناءة وفي الوقت المناسب وأن تتسم بالواقعية وعدم التحيز وخلوها من التحريف أو التشويه أي انها تعتمد على الحقائق والأدلة والقرائن الثبوتية، وأن تعرض الهدف من التدقيق ونطاقه ونتائجه، كما يجب أن تحتوى تعبيرا عن راي المدقق كلما كان ذلك ممكنا وأن تكتب المعلومات الاضافية بوضوح لتجنب القارئ لأن يفرا أكثر و ان تصف المعلومات الهدف من التدقيق.

يفترض ان يكون هناك تعليمات خاصة بالفترات الزمنية لإصدار التقارير، يمكن تجزئة الايام المطلوبة لكتابة التقارير من المنشاة الصغيرة كمايلي:

-اليوم الأول: تحضير المسودة الاولى من قبل المدققين بعد الانتهاء من اعمال التدقيق الميداني.

-اليوم الثاني: طباعة التقرير ومراجعته.

-اليوم الثالث: مراجعة التقرير من قبل مدير التدقيق الداخلي.

-اليوم الرابع: اعادة الطباعة والتعديل.

-اليوم الخامس: مراجعة اخيرة من قبل المدقق الداخلي والإصدار بشكل النهائي.

المطلب الثاني: دورالتدقيق الداخلي في اتخاذ ا القرارات.

يتحدد دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي من خلال اتخاذ قرارت مهمة في المؤسسة وهذا ما سوف نتحدث عنه في هذا المطلب:

1-القرا ر: عرف القرار على انه الاختيار بين بديلين أو اكثر.

هو اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين الحلول البديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الامثل من بينها.[1]

عملية اتخاذ القرار هي تلك العملية المبنية على الد راسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول الى قرار.[1]

[1]ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 ، ص 111.

2 مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات:

هنالك خطوات منطقية ينبغي اتباعها للوصول الى قرارات رشيدة وجيدة تتمثل في تحليل وتشخيص الموقف وتحديد البدائل لإختيار البديل الأفضل.

يلعب التدقيق الداخلي أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارت ذات جودة وفعالية، بالموازنة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فان التدقيق الداخلي له دورة حياة يكون اخرها الوصول الى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الادارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية واعداد اجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن ثم وضع استراتجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الاداء ويتم من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق الداخلي ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا في كل مرة.

يتم اعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق الداخلي بأهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات و اقتراح التحسينات واضافة قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات منها:

قرار الاستثمار، قرار التمويل.

تعتمد الادرة على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها هذا يساهم في تحسين الاداء المالي للمؤسسات ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك ان يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية الكافية للقيام بمهامه وواجباته.[2]

[1] نهاد اسحق عبد السلام ابو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الراسمالي ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011 ، ص27 .

[2] قسيمة اكرام، مرجع سابق، ص 61.

الخلاصة:

يعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة داخلية مصممة لإضافة قيمة للمؤسسة يحتوى على مجموعة الاجراءات وأنظمة وعمليات التي تتبعها اغلب المؤسسات وهذه الاجراءات تحفز و تحسن من تقييم الاداء المالي لمؤسسات.

توجد علاقة وطيدة بين التدقيق الداخلي و دوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال حماية الاصول وترشيد استخدام الموارد المتاحة وزيادة الفعالية وتحديد الاهداف المسطرة للمؤسسة او كشف نقاط ضعف وقوة تسييرها من خلال معايير ومؤشرات مالية متمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والنسب المردودية.

وعليه لتمكين المؤسسة الاقتصادية من تسييرها بأداء جيد يجب تحديد كلا من نقاط الضعف والقوة من خلال استخدام اجراءات رقابية متمثلة في التدقيق الداخلي للسهر على حماية اصولها وترشيد استخدام الموارد المتاحة بكل كفاءة وفعالية لبلوغ اهدافها المسطرة والمحددة بإتباع معايير متعارف عليها ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الفصل الثالث

دراسة حالة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم

تمهيد:

إن التطور الاقتصادي لأي دولة مرهون ومرتبط بمدى تطور إنتاجية المؤسسة، و مدى الاستخدام الأمثل و العقلاني للموارد البشرية و من بين هذه المؤسسات ملبنة الساحل بمستغانم لإنتاج الحليب و مشتقاته ، التابعة للمركب الصناعي بالجزائر حسين داي و التي تلعب دورا بارزا في الاقتصاد اذ يسلهم بشكل كبير في مد الحاجيات على المستوى الولائي ، و لذلك يعتبر وجود التدقيق الداخلي في هذه المؤسسة ضرورة حتمية نظرا لتعدد العمليات التي تقوم بها ، كما انها تعتبر أداة من الأدوات الرقابية في المؤسسة. ومن بين أهم المهام التدقيق الداخلي هو تقييم مدى كفاءة و اداءها .

من خلال موضوع دراستنا الميدانية سنحاول في هذا الفصل و بناء على قوائم الإستبيان و المعلومات النظرية في المؤسسة، بالتطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: تقديم ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته

المبحث الثاني : مسار التدقيق الداخلي في المؤسسة

المبحث الثالث : تقييم اداء المؤسسة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته(GIPLAIT)

للمؤسسة أهمية كبيرة لكونها تزود السكان بإحدى أهم المواد ذات الاستهلاك اليومي ألا وهي مادة الحليب ومشتقاته.

المطلب الأول: لمحة عن تاريخ إنشاء مركبات الحليب.

تعد مؤسسة ملبنة الساحل من أقدم المؤسسات التي تسعى دائما إلى تطوير منتجاتها و تحقيق الربح.

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

بدأ إنشاء الحليب في الجزائر منذ الاستعمار، حيث تأسس على مستوى جهة الغرب مركب الحليب بوهران سنة 1954 عن طريق مجموعة من منتجي الحليب كان عددهم 150 منتج برأس مال قدر ب 900.000 دج وبطاقة إنتاجية تقدر ب 420.000 لتر يوميا.

عرفت هذه المؤسسة عدة تغيرات حيث أنها سنة 1967 أصبحت تسميتها تعاونية الحليب بوهران، و في سنة 1970 حلّ مكانها الديوان الوطني للحليب ومشتقاته ONALAIT - مرسوم رقم81-354 الديوان الجهوي الغربي، وفي إعادة تركيب المؤسسات قسم إلى ثلاث فروع وهي:

OROLAIT-الديوان الجهوي الغربي يضم الوحدات التالية- :

وحدات الإنتاج وهران .

وحدات الإنتاج سيدي بلعباس .

وحدات الإنتاج مستغانم .

وحدات الإنتاج سعيدة .

وحدات الإنتاج معسكر .

وحدات الإنتاج تيارت .

وحدات الإنتاج بشار .

- ORLAC-الديوان الجهوي في الوسط ومقره بالجزائر العاصمة ويضم الوحدات التالية :

وحدات الإنتاج ببدواو .

وحدات الإنتاج بذراع بن خدة .

-ORLAIT الديوان الجهوي الشرقي ويضم- :

وحدة إنتاج عنابة .

وحدة إنتاج قسنطينة .

وحدة إنتاج سوق أهراس.

أما بالنسبة وحدة إنتاج مستغانم تعود نشأتها إلى سنة 1986 حيث كانت مجرد مشروع، أما الانطلاقة الفعلية فقد كانت سنة 1987OROLAIT: Office Régional Du Lait وفي سنة 1997 اندمجت جميع الدواوين في إدارة واحدة تحت إسم المركب الصناعي لإنتاج الحليب و مشتقاتهGIPLAIT الواقع مقره بحسين داي بالجزائر العاصمة.

تعتبر مؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم، مؤسسة عمومية ذات أسهم من أهم المؤسسات على المستوى المحلي أو الجهوي للشمال الغربي الجزائري، وتعود أهمية المؤسسة لكونها تزود سكان المنطقة بإحدى أهم المواد ذات الاستهلاك اليومي و الضروري والمتمثلة في مادة الحليب و مشتقاته، الواقعة بطريق لاصونيك بمستغانم وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري، تمارس نشاطها في إطار قانوني متمثل في سجل تجاري، يقدر رأسمالها ب: 9400000000 دج. حيث يبلغ عدد عمالها 125 عامل منهم 100 عامل دائمين و 25 عامل مؤقتين في إطار عقود ما قبل التشغيل للسنة الحالية. شعار المؤسسة: "الحليب مهنة و هواية"

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة.

ملبنة الساحل بمستغانم تقوم بإنتاج وتسويق المنتوجات (الحليب المبستر، الرائب، اللبن، حليب البقرة، الزبدة)، ومن أهم أهدافها:

- تحقيق الأرباح قبل كل ش يء مع ضمان الاستمرارية .
- تغطية السوق المحلية بمنتوج محلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي .
- القضاء على التبعية الإقتصادية .
- تلبية حاجيات المستهلكين .
- ضمان تسويق منتجات الوحدة والتي تتم عن طريق الخواص (أصحاب الشاحنات)،

أو التي تتكفل بها الوحدة عن طريق الشاحنات المجهزة بأجهزة التبريد.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسةGIPLAIT

قبل أن نتطرق إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة، سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي الذي يمثل فروع المؤسسة المركزية.

الشكل رقم02 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة المركزيةGIPLAT

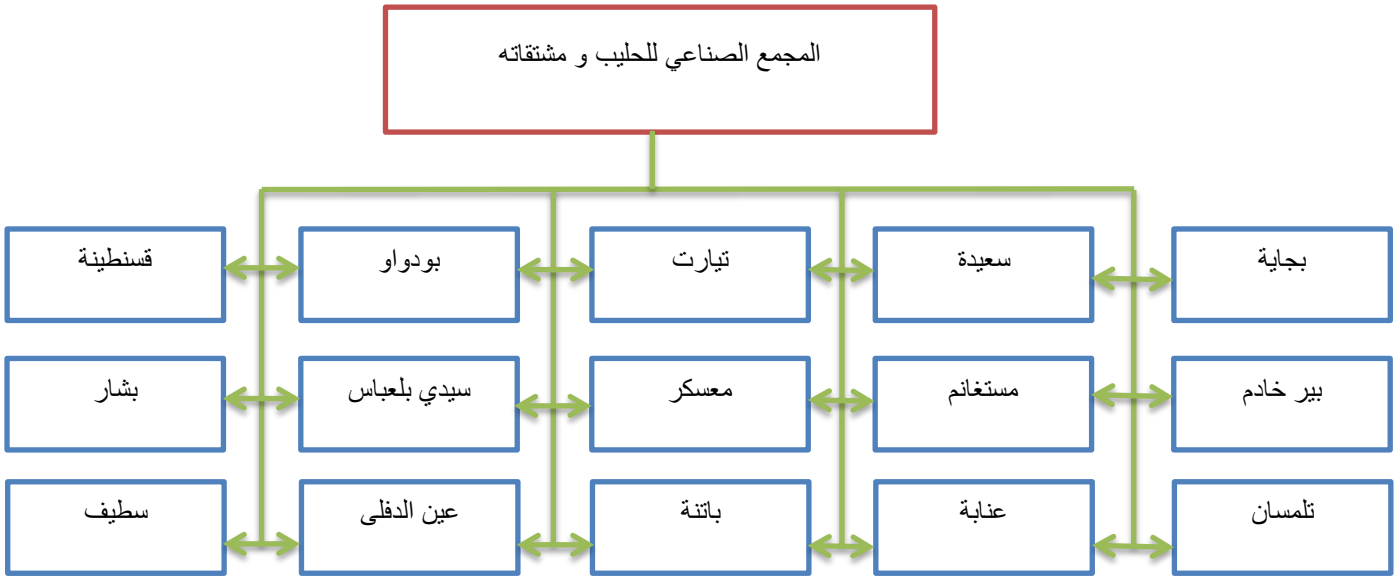

المصدر: الوثائق الرسمية للمؤسسة

الشكل رقم 03 : الهيكل التنظيمي مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم

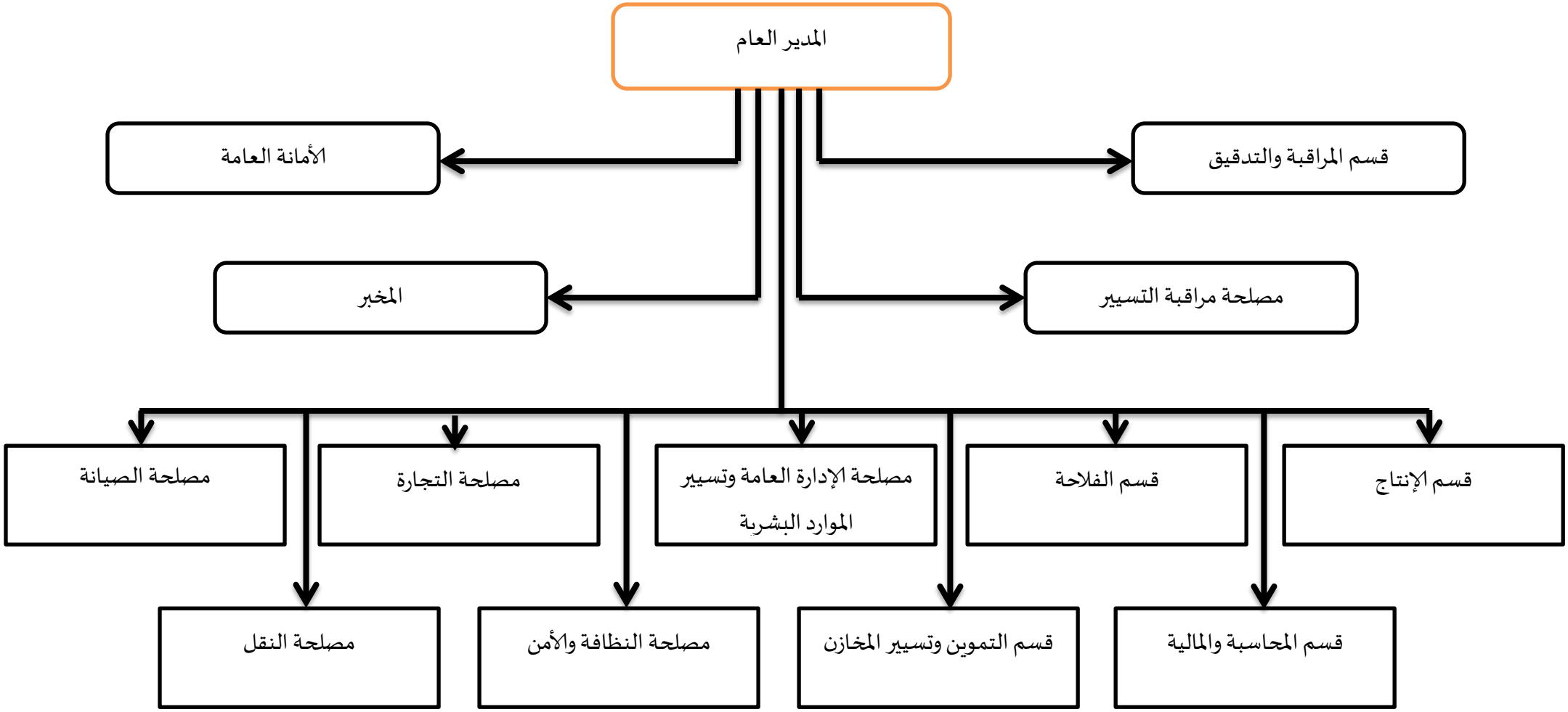

المصدر: الوثائق الرسمية للمؤسسة

كما تتمثل مهام كل مصلحة في ما يلي:

المدير العام: هو المشرف العام وصاحب القرارات، وهو يعتبر قمة الهرم التنظيمي ويقع على عاتقه مسؤولية حسن إتخاذ القرار و هو المسؤول الأول في تسيير المؤسسة وضمان السير الحسن لها، و من مهامه:

- مراقبة نشاط الوحدة
- رسم السياسة من الإنتاج .
- تسيير وتوجيه رؤساء المصالح .

قسم المراقبة و التدقيق: تعتبر أهم مصلحة في المؤسسة و تتمثل مهامها في:

- التأكد من صحة التقارير التي تصله من المصالح .
- مراقبة مصالح المؤسسة و ذلك بإشعارها يومين قبل المراقبة .
- تقديم اقتراحات و توصيات للإدارة العليا .

قسم المراقبة السسير : تتمثل مهامه في:

- مراقبة التكاليف .
- مراقبة التسيير الحسن للعمل والإعلام عن أي مشكل .
- يقوم بإرسال تقارير شهرية من رؤساء المصالح و مقارنتها مع التقديرات المسطرة و حساب الإنحرافات.

الأمانة العامة : حلقة الوصل بين المدير العام و المديريات الفرعية.

ومن مهامها:

- استقبال الزوار لمقابلة المدير
- تسجيل البريد الصادر و البريد الوارد
- تحضير الوثائق الخاصة لإمضاء المدير
- إنشاء ملف يجمع فيه مختلف كل الوثائق و السجلات الموجودة على مستوى أمانة
- ترتيب و حفظ المستندات و الوثائق الخاصة بالإدارة لتسهيل عملية البحث عنها

المخبر: مهامه تحليل تركيب الحليب ومدى صلاحيته و التأكد من المقادير ، وهنا يجري نوعان من التحاليل وهما أساسيان لكل وحدة إنتاجية:

- فيزي كيميائي ويتضمن التحليلات الآتية مستوى الحموضة، كمية المادة الدسمة، الكثافة .
- ميكروبيولوجي.

قسم الإنتاج: هي أهم مصلحة في المؤسسة تقوم بتخزين المواد الأولية ومتابعة مراحل الإنتاج كما ترتكز أيضا على تسجيل كل المعطيات اليومية التي تخص المواد المنتجة والمتمثلة في كمية الحليب المستعملة في إنتاج الحليب المبستر، اللبن، الرائب، حليب البقرة.

قسم الفلاحة: تتمثل مهامه فيما يلي:

- جمع الحليب من عدد مراكز للفلاحين .
- إعادة تحليب الحليب المستلم في الوحدة .

مصلحة الإدارة العامة وتسر الموارد البشرية: تتكفل بتسيير الشؤون الداخلية للمؤسسة.

مصلحة التجارة: ومن مهامها توزيع وبيع الحليب ومشتقاته على مستوى الولائي و ما جاورها.

مصلحة الصيانة: من مهامها:

- مراقبة نشاط المصالح التي تشملهم مسؤولياته
- مراقبة وصيانة معدات الإنتاج .
- تطبيق صيانة وقائية لتجنب الوقوع في الخطر .

قسم المحاسبة و المالية :

بالنسبة للمحاسبة :

يساعد المؤسسة على معرفة وضعيتها المالية حيث يتضمن هذا الفرع المحاسبة العامة

ومحاسبة المواد والحاسبة التحليلية، كما تستخدم المؤسسة برنامج للإعلام الألي في إدارة وتسجيل العمليات

اليومية ومن بين المهام التي تقوم بها:

- مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف وإيرادات .
- الحرص على أملاك المؤسسة ومتابعة العقود .
- العمل على إستهلاك المواد في وقتها والمعرفة الحقيقية لسير الوحدة .

بالنسبة المالية: ويهتم بالبحث عن مصادر التمويل اللازمة وتسييرها بالشكل الأمثل أي أنه مسؤول عن كل ما يتعلق بالسيولة المالية.

قسم التموين وتسير المخازن : من طريق تموين الوحدة بالمواد التي تستعمل في إنتاج الحليب ومشتقاته، تلك المواد منها المحلية تنتج محليا ومنها المستورد من خارج الوطن.

مصلحة النظافة والأمن: ومن مهامها:

- مراقبة دخول وخروج العمال والبضائع المحملة .
- الأمن على الوحدة وعلى وسائل العمل .
- تؤمن الصيانة والمحافظة على الوسائل ضد الحريق .

مصلحة النقل: تتمثل مهامها في مراقبة الشاحنات التي تنقل الحليب إضافة إلى توزيع الحليب على المناطق المحددة من طرف مصلحة التجارة، كما يتمثل دورها في توفير وسائل النقل للوحدة.

المطلب الثالث: نشاط المؤسسة

تنشط المؤسسة في قطاع الصناعةحيث تساهم بشكل كبير مثلها مثل المؤسسات الأخرى في التنمية الإقتصادية، وتلبية رغبات المستهلكين، وبصفة عامة يمكن تلخيص نشاط المؤسسة "ملبنة الساحل" في العناصر التالية:

.1الشراء: تقوم الملبنة بعقد صفقات مع الموردين لتزويدها بالمواد الأولية من أجل مباشرة عملياتها الإنتاجية، و يتم إختيار المورد المناسب على أساس عنصرين أساسين هما: الجودة و السعر.

.2الإنتاج: بعد أن تقوم المؤسسات بعملية شراء المواد الأولية اللازمة تدخل في المرحلة الثانية و هي الإنتاج، وتعتبر أهم حلقة في نشاط المؤسسة. حيث تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتوجات نهائية متمثلة في الحليب ومشتقاته.

.3البيع: هذا النشاط يشرف عليه المصلحة التجارية وهناك حالتين:

1.3في حالة المنتج الطلبي فإن البيع مضمون ويبقى عنصر النقل الذي يتم الاتفاق عليه إما أن يتم بالوسائل الخاصة للمؤسسة أو بوسائل العميل.

2.3في حالة المنتج الغير طلبي فإن البيع يكون غير ذلك، حيث تقوم به المؤسسة باستخدام إمكانياته الخاصة وقدراتها البيعية.

المبحث الثاني : مسارالتدقيق الداخلي في المؤسسة

سنعرض في هذا المبحث المنهجية المستخدمة في مسار التدقيق الذي تتبعه مصلحة التدقيق الداخلي التي تدقق مختلف الوحدات وتبيان العلاقة القائمة بين المتغيرين التدقيق الداخلي والأداء المالي واخترنا في هذه الدراسة مؤسسة مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم.

يقوم المدقق الداخلي بتدقيق وتقييم النظام من خلال وقوفه على مدى فهم وتطبيق الإجراءات وطرق العمل التي تنظم مختلف عمليات الاستغلال من المشتريات، الرواتب والأجور المخزونات، دورة الإنتاج، المبيعات والتأكد من أن المؤسسة تمسك الدفاتر الإجبارية مثل دفتر اليومية دفتر الجرد، دفتر الأجور، سجل مداولات الجمعية العامة وسجل مداولات مجلس الإدا ة ر، و يقوم بالتحقق كذلك من احترام ما جاء به النظام المحاسبي المالي من مبادئ أساسية كاستمرارية الطرق المعمول بها استقلالية الدورات استمرارية النشاط، التكلفة التاريخية، عدم المقاصة بين الحسابات، الحيطة والحذر لينتقل مسار التدقيق الى مراجعة كل من الميزانية من أصول (الاصول الثابتة والأصول المتداولة) وخصوم (أموال خاصة والخصوم الغير الجارية والخصوم الجارية) وجدول حسابات النتائج.

تبدأ خطة التدقيق الداخلي بتدقيق النظام بحيث يقسم ويجزئ الاجزاء كل جزء يدقق من قبل مدقق وتستخدم قائمة اجراءات العمل، أول مانقوم به هو تدقيق الوثائق.

المطلب الأول: تدقيق جانب الأصول

لمعرفة الوضعية المالية لمؤسسة مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم يقوم قسم المراقبة التدقيق بفحص عناصر القوائم المالية وذلك من خلال مراجعة الميزانية العامة والتي بدورها تكون ممثلة عناصر الميزانية، وسنقوم في هذه الد ا رسة بالتركيز على مسار التدقيق الداخلي للدفاتر المتمثلة في الميزانية من خلال عرض كيفية التدقيق للأصول.

1 تدقيق للأصول :

تظهر الأصول في الجانب الأيمن من المي ا زنية، وحسب المخطط المحاسبي المالي(SCF)

فإن حسابات الأصول تتكون من المجموعات الجزئية الثلاث التالية:

1-1 الأصول الثابتة وتضم:

1-1-1 مجموعة التثبيتات ويمثلها الصنف

2-1 الأصول المتداولة

1-2-1 مجموعة المخزونات ويمثلها الصنف 03

.1-2-2 مجموعة الحقوق ويمثلها الصنف 04

1-1-1-التثبيتات:

تشمل التثبيتات عدة عناصر(أراضي، مباني، معدات وأدوات وغيرها من الحسابات)وهي عناصر قليلة الحركة المحاسبية في المؤسسة كونها تتميز بالدوام لعدة سنوات، ماعدا انها تهتلك سنويا في المقابل الاستعمال.

وتتمثل الاجراءات التي يطبقها المدقق الداخلي فيما يلي:

-**الوجود**: مطابقة الجرد المادي للاستثمارات مع الجرد المحاسبي بحيث يتحقق من كل الوثائق من فواتير وصولات والأخذ بعين الاعتبار الترتيب الزمني لجرد الاستثمارات.

-**الكمال**: التحقق من صحة تقييم الاستثمارات أونها مسجلة في الحسابات المناسبة مع مراجعة الطريقة المتبعة لاحتساب مخصصات الإهتلاك.

-**التقييم**: التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة وذلك من خلال التقييم الاولي لشاء الاصل اضافة الى المصاريف التي تتحملها المؤسسة لقاء الحصول عليها.

-**التسجيل المحاسبي**: التحقق من أن المعالجة المحاسبية للاستثما ا رت قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أون كل الاستثما ا رت مسجلة في المجموعة التي تمثله.

1-2-1-**المخزونات**:

تشمل المخزونات المنتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة، منتجات وصلت على مرحلة معينة من الإنتاج عند تاريخ إقفال الدوة ر المحاسبية، المواد الأولية بضائع وغيرها...

وتتمثل اجراءات الفحص و المراجعة التي يجريها المدقق الداخلي في حسابات المخزونات في التأكد من وجود المخزون فعلا على مستوى المخازن من خلال وقوف المراجع ا رجع على عملية الجرد وتجدر الإشارة الى أن المؤسسة تخصص فرقتين مختلفتين للقيام بعملية الجرد و ان أعضاء الفرقتين مستقلين تماما عن ادا رة المخازن وفي حالة وجود فرق بين النتائج المتوصل إليها من طرف الفرقتين يتم تشكيل فرق ثالثة لإعادة التحقق من عملية الجرد او لتأكد من ملكية المؤسسة لعناصر المخزونات سواء كانت مخزنة داخلها أو خارجها، المقارنة بين الجرد المحاسبي او لجرد الفعلي ومحاولة معرفة أسباب الاختلافات إن وجدت التحقق من صحة التسجيل المحاسبي للمخزونات عن طريق مطابقة ذلك مع الوثائق المثبتة لذلك التسجيل، التأكد من سلامة الطرق المستخدمة لتقييم المخزونات الثابتة من سنة إلى أخرى و في حالة وجود انحراف في طريقة التقييم عليه أن يلف انتباه الإدا ة ر إلى ذلك الانحراف.

2-2-1 الحقوق:

تمثل هذه المجموعة جانبا هاما في حياة المؤسسة وهي دليل كمي لمجموعة العلاقات التي تربط المؤسسة

بالغير والتي تترتب عليها حقوقا وتشمل الحقوق مجموعة من العناصر وتتمثل في التسبيقات المقدمة من طرف المؤسسة، حسابات العملاء، وحسابات الخزينة.
و يتم تدقيقها من خلال التأكد من وجود حسابات المدينون بتاريخ إعداد الميزانية وكذلك من ملكية المؤسسة للعنصر مع تحديد نوعية الملكية او لتحقق من صحة المعالجة المحاسبية مع الدقة والموضوعية في الإثبات و أن كل حقوق المؤسسة مسجلة و أنها ليست وهمية و تكون مدعمة بكل الوثائق و ان هذه الحقوق مقيمة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المطلب الثاني: تدقيق جانب الخصوم

بعد تدقيق المدقق الداخلي للميزانية من جانب الاصول ينتقل مسار التدقيق الى جانب الخصوم وهذا ماسنتطرق اليه.

تدقيق للخصوم

يعرف جانب الخصوم بالمطالب ويظهر في الجانب الأيسر من الميزانية ويمثل التزامات المؤسسة سواء كانت هذه الالتزامات تجاه المساهمين وحملة السندات أو اتجاه الغير وتتشكل حسابات الخصوم حسب من الصنفين التاليين (SCF) :النظام المحاسبي المالي

1-1الأموال الخاصة،

2-1 الديون سواء قصي ة ر الاجل او طويلة الاجل.

إن الغرض الأساسي للتحقق من تدقيق الخصوم من طرف المدقق الداخلي هو التأكد من عدم تقديرها بغير قيمتها(وجود اختلاسات تلاعبات وغيرها).

1-1الأموال الخاصة:

تعتبر الأموال الخاصة أهم جزء من مصادر التمويل للمؤسسة وتعرف بأنها مجموعة وسائل التمويل التي أحضرها الملاك عند التأسيس وكذلك الأموال التي تركت فيما بعد تحت تصرف المؤسسة وتعبر الأموال الخاصة عن مدى استقلالية المؤسسة عن الغير.

وحسب النظام المحاسبي والمالي تشمل الأموال الخاصة على تدرج الأموال التي يحضرها المساهمون في الحسابين رقم ح/10 وح/ 12 (بينما تسجل الأموال التي تركت تحت تصرف المؤسسة في الحسابات)

الأربعة الأخير ة ومن الفحوصات التي يجريها المدقق الداخلي التحقق من أن رأس المال يمثل القيمة القانونية لأسهم المؤسسة و ان راس المال مقيم ومسجل وفق النظام المالي والمحاسبي والتأكد من محاضر الجمعية العامة وجدول توزيع الأرباح وصحة تسجيل الحسابات في جانب الأصول كما يتأكد من كل المعلومات المتعلقة بالأموال الظاهرة في القوائم المالية مسجلة بطريقة سليمة وصادقة و ان اي قرارات خاص بزيادة أ رس المال قد صدر وفقا للنظام الداخلي للمؤسسة والقوانين المعمول بها وكذلك بنسبة لحسابات الاحتياطات رقم/ 106 حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

1-2-الديون:

تمثل الديون مجموعة الالتزامات الناتجة عن علاقات المؤسسة بالمتعاملين معها وتتضمن الديون حسب النظام المالي والمحاسبي الحسابات الرئيسية نفرق في المجموعة بين الديون الطويلة والقصيرة الأجل ونجدها مرتبة في الميزانية بحسب تاريخ استحقاقها ويتم فحصها وتدقيقها قيدا قيدا وحسابا حسابا وذلك من اجل التأكد من أن الديون المسجلة تمثل ديون حقيقية للمؤسسة ليست وهمية وأن كل الديون المترتبة على المؤسسة قد تم تسجيلها أونها مقيمة ومسجلة محاسبيا وفق النظام المالي اولمحاسبي أون جميع المعلومات متضمنة في القوائم المالية وأن هذه المعلومات شرعية وصادقة اولتأكد من إقفال حسابات الأصول ذات الأرصدة الدائنة مع الظروف الخاصة والأسباب التي أدت الى ظهور أرصدة دائنة للأصول وتحليلها مع تقديم اسباب ذلك.

فحص جميع العقود والوثائق المتعلقة بهذه القروض سواء الطويلة أو القصيرة الأجل والتحقق من المصاريف المالية التي تتحملها المؤسسة.

مراجعةجداول إهتلاك القروض ومواعيد الاستحقاق مع م ا رقبة القروض السندية وعلاوات الاسترجاع الملحقة، فحص العقود أو الطلبيات مع مقاربة فواتير الشراء مع السندات والطلبيات.

المطلب الثالث: تدقيق جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2015-2019

1-جدول حسابات النتائج:

بعد تدقيق كل من الاصول والخصوم لمؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم يتوجب الانتقال المدقق الداخلي لفحص وتدقيق جدول حسابات النتائج باستخدام اليات وطرق.

تعتبر حسابات التسيير الأعباء (حسابات 6)والنواتج (حسابات 7) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج حيث يعطينا تفاعلهما حسابات النتائج.

وينقسم (T.C.R) حسب النظام المالي والمحاسبي الى كل مجموعتين هما:

المجموعة السادسة: مجموعة حسابات النفقات او الاعباء.

المجموعة السابعة: مجموعة الإي ا ردات أو النواتج.

يقوم المدقق الداخلي بمراجعة وفحص حسابات التسيير من خلال جدول حسابات النتائج حيث يقوم بالعديد من الفحوصات منها مقارنة مجموع نفقات الدورة بمجموع النفقات للسنوات السابقة أو بمجموع التكاليف المقد رة للموازنة السنوية إن وجدت او لتأكد من قابلية الاستثمارات للإهتلاك ومراجعة أوارق التنقيطا و لإمضاء لعمال المؤسسة والتحقق من أن المصاريف الإعدادية لم تسجل كنفقات.

التحقق من وجود تأشيرة الخدمة المؤدات على ظهر وثيقة الإثبات مع مراعاة أن هذه التكاليف تقع حقيقة على عاتق المؤسسة او لتحقق من سلامة وكيفية حساب الرواتب والأجور بالمراجعة الحسابية للبطاقات سجل الرواتب والأجور وكذلك التسجيل المحاسبي للاشتراكات الاجتماعية اعتمادا على سجل الأجور

التحقق من التصريح الشهري(G 50) ومقارنة ما صرح به مع رقم الاعمال المحقق وكذا الحسابات الممثلة لرقم الأعمال ومقارنة جدول حسابات النتائج مع مختلف عناصر الميزانية العامة وفحص العقود المختلفة و ا لتأكد من أقساط التأمين.

دراسة الوثائق والمستندات المبررة للنفقات المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة، والتأكد فيما إذا كانت التسجيلات صحيحة وفي الحسابات المناسبة ومراجعة العمليات الحسابية والمحاسبية من قيود مسجلة ومشتريات وبضائع لعمال الشركة ومبيعات لفواتير البيع والتحقق من أسس تقييم الإنتاج المباع وشرعية التأشيرات الموجودة على الوثائق المؤيدة للتسجيل المحاسبي لتكاليف الإنتاج وقانونيتها وتأشيرة المسؤولين على وثائق الإثبات.

المبحث الثالث : تقييم اداء المؤسسة

بعد أن قمنا بإعطاء تقديم عام لملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم " و التعرف على كيفية إنجاز مهمة التدقيق الداخلي فيها سنتعرف الأن على كيفية تقييم الأداء المالي وذلك من خلال القيام بعملية المقارنة لأدائها خلال للسنتين الأخيرتين.

المطلب الأول: تطوررقم أعمال ومبيعات المؤسسة

1. تطوررقم الأعمال ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم

يمثل الجدول التالي تطور رقم الأعمال خلال الفترة ما بين (2015 - 2019) :

الجدول رقم 01 : تطوررقم أعمال المؤسسة

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الاعمال دج	70300000000	78800000000	81700000000	92800000000	94000000000
النسبة المئوية %	16.83	18.87	19.56	22.22	22.50
نسبة التطور %	-	2.04	0.69	2.66	0.28

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم 04 :تميل البياني يوضح مراحل تطور رقم الاعمال

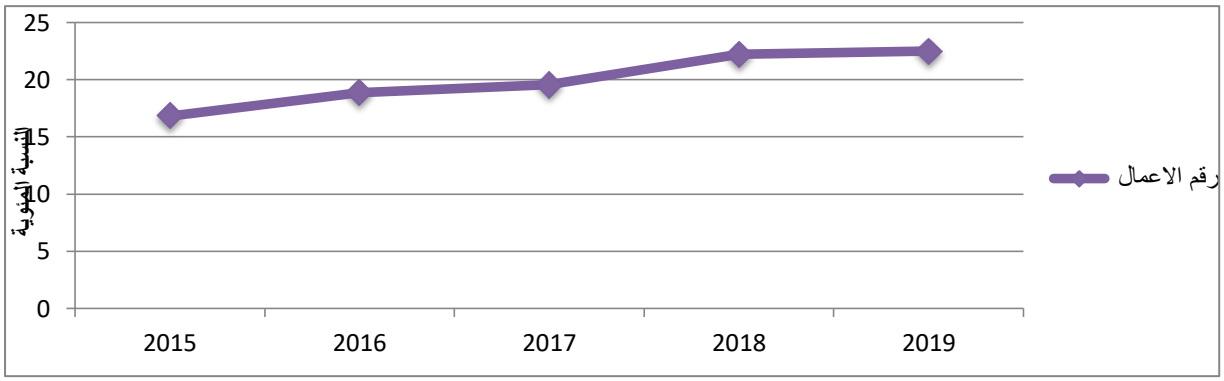

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن تطور رقم الأعمال كان متزايد باستمرار حيث في سنة 2015 كان يمثل نسبة 16.83 % وارتفع في سنة 2016 بنسبة 2.04 % حيث أصبح يمثل 18.87 % أما في سنة 2017 أصبح يمثل 19.56 % أي ارتفع بنسبة تطور تقدر ب 0.69 % وارتفع بنسبة 2.66 % سنة 2018 حيث أصبح يمثل % 22.22وسنة 2019 ارتفع بنسبة قليلة 0.28 % حيث أصبح 22.51%، وهذا الإرتفاع راجع لزيادة الطلب على منتجات لمؤسسة في السوق مما يدل على حسن التسيير في المؤسسة والأداء الجيد ويبشر بمستقبل أفضل للمؤسسة، وأيضا اعتبار مادة الحليب مادة أساسية في حياة الإنسان وطبيعته ولا يمكن الإستغناء عنها فمن خلال كل هذا تسعى المؤسسة دائما في تطوير منتوجاتها من الحليب وجميع أنواعه إرضاءا للمستهلك وتوفير ما هو أجود له وهذا يتجلى من خلال الأنواع الكثيرة التي تنتجها حاليا المؤسسة من حليب نصف دسم وحليب كامل الدسم وحليب منزوع الدسم وغيرها

2. تطور مبيعات ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم

الجدول رقم 02 : تطور مبيعات

يمثل الجدول التالي تطور المبيعات خلال الفترة ما بين (2015 – 2019) :

السنوات	2015			2016			2017			2018			2019		
المنتجات	المبيعات دج	النسبة المئوية %	الفراق %	المبيعات دج	النسبة المئوية %	الفراق %	المبيعات دج	النسبة المئوية %	الفراق %	المبيعات دج	النسبة المئوية %	الفراق %	المبيعات دج	النسبة المئوية %	الفراق %
حليب مبستر مدعم	24900000	83.8	-	29200000	90.9	17.27	31100000	91.8	6.51	31350000	85	0.80	319000000	87.2	1.75
حليب البقرة	339000	2.22	-	570000	1.77	68.14	390000	1.15	-31.6	438000	1.19	12.31	375000	1.03	
باقي منتجات	2500000	9.01	-	2350000	7.32	-6	2400000	7.08	2.12	5100000	13.8	13.8	4300000	11.8	-15.7
المجموع	2773900		-	32120000	100	15.76	3389000	100	5.51	36888000	100	8.84	36575000	100	-0.85

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

لتحليل الجدول أعلاه نعتمد على الشكل البياني التالي الذي يبين لنا نسب تطور المبيعات منتوج بمنتوج خلال خمس سنوات ماضية.

الشكل رقم 05 : تطور مبيعات

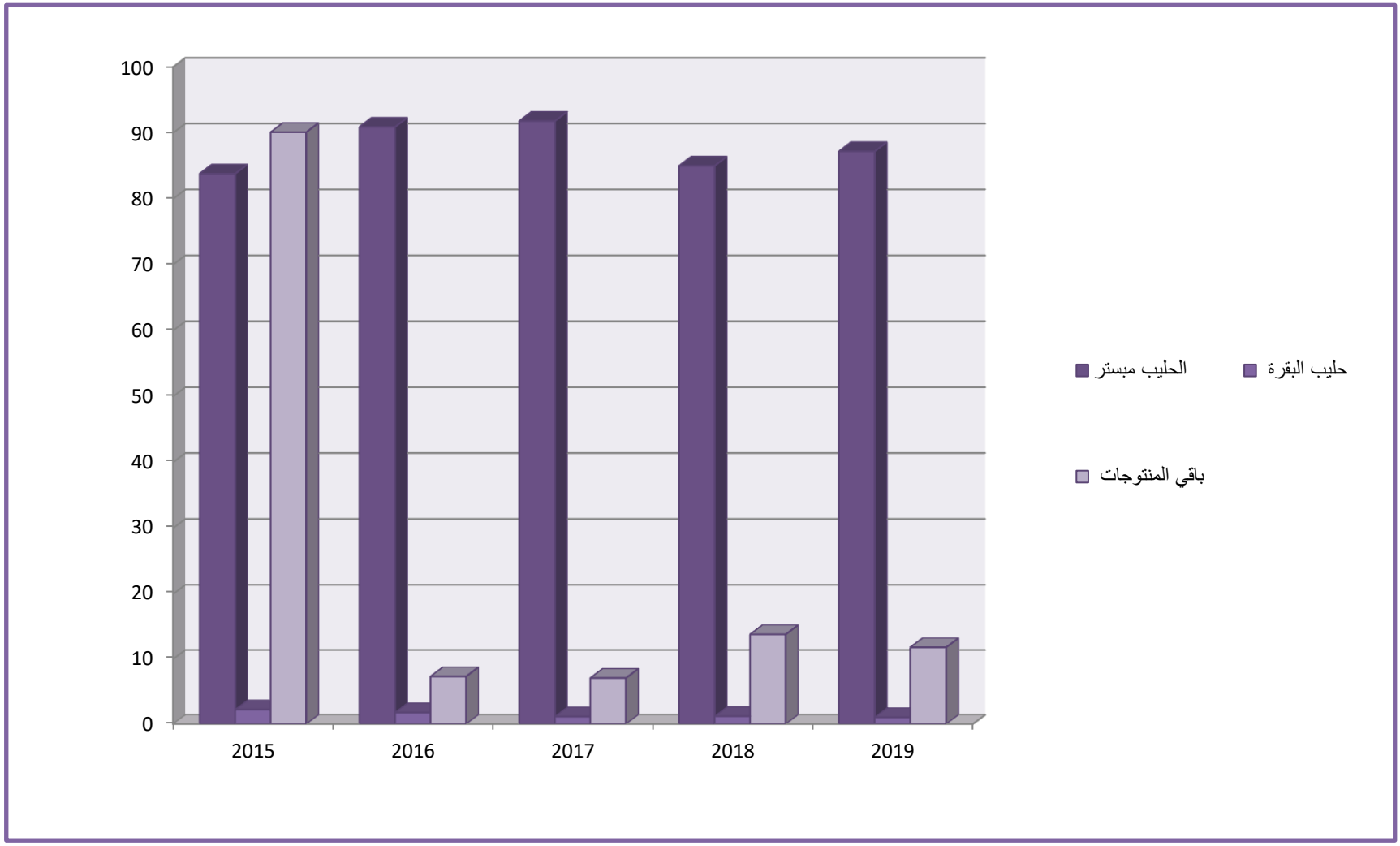

المصدر: من إعداد الطالبين

يمثل الشكل رسم بياني يوضح مقارنة وتطور المبيعات لمختلف المنتوجات خلال خمس سنوات حيث أن:

الحليب المبستر: كان في تزايد مستمر حيث بلغت نسبته 89.8% من المجموع العام سنة 2015 وارتفعت سنة 2016 بنسبة 17.27 % حيث أصبحت تمثل نسبة 90.9 % وأصبحت سنة 2017 تمثل 91.8% وارتفعت سنة 2018 بنسبة ليلة 0.8 % وارتفعت سنة 2019 وأصبحت 87.2. %

حليب البقرة: كانت مبيعات حليب البقرة منخفضة حيث كانت تمثل سنة 2015 نسبة 1.22% وارتفعت إلى 1.77 سنة 2016 أما في سنة2017 فانخفضت بنسبة 31.58 % وأصبحت تمثل نسبة 1.19% من إجمالي مبيعات سنة 2018 وانخفضت سنة 2019 إلى 1.03. %

المنتوجات الأخرى: كانت تمثل سنة 2015 نسبة 9.01 % وانخفضت ب 6 % سنة 2016 حيث أصبحت % 7.32وفي سنة 2017 أصبحت تمثل 7.08 % من إجمالي مبيعات السنة وارتفعت إلى 13.8% سنة 2018 أما في سنة 2019 فانخفضت ب 15.69% وأصبحت تمثل 11.8. %

نستنتج مما سبق أن مبيعات الحليب المبستر لها نصيب كبير من مبيعات المؤسسة حيث كان في إرتفاع مستمر بينما مبيعات حليب البقرة والمنتوجات الأخرى كانت متقلبة وهذا راجع لسببين:

. 1سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة لصالح الشعب.

. 2الثقافة الاستهلاكية حيث يرغب الجزائري في استهلاك المنتوجات المدعمة من طرف الدولة على استهلاك المواد الأخرى وذلك لأسعارها رغم النسبة الغذائية الكبيرة التي يحتويها حليب البقرة فنجد أن المستهلك يحبذ إختيار السعر على الجودة أحيانا، ويرجع سبب إنخفاض مبيعات المؤسسة إلى قلة وهجرة الفلاحين إلى المدن وترك الفلاحة وتربية البقر بسبب الجفاف والسنوات التي كان فيها الإرهاب في المناطق الريف.

المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة لملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم

للقيام بعملية تحليل الأداء المالي يجب أولا إعداد الميزانية المختصرة لسنتي 2018 - 2019 كما هي موضحة

في الجدول التالي

1.جانب الأصول:

يمثل الجدول التالي أصول المؤسسة لسنتي 2018 - 2019:

الجدول رقم 03 : الميزانية المختصرة لأصول

السنوات	2018		2019	
البيان	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية
الاصول الثابث	445460130	58.87	445256715	9.75<5
قيم الاستغلال	6877501	9.09	64338714	8.63
قيم محققة	169653239	22.42	174786746	23.45
قيم جلهزة	72793374	9.62	60824229	8.16
المجوع	756680244	100	745206404	100

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

ومن أجل تحليل معطيات الجدول يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم 06 : الميزانية المختصرة لأصول

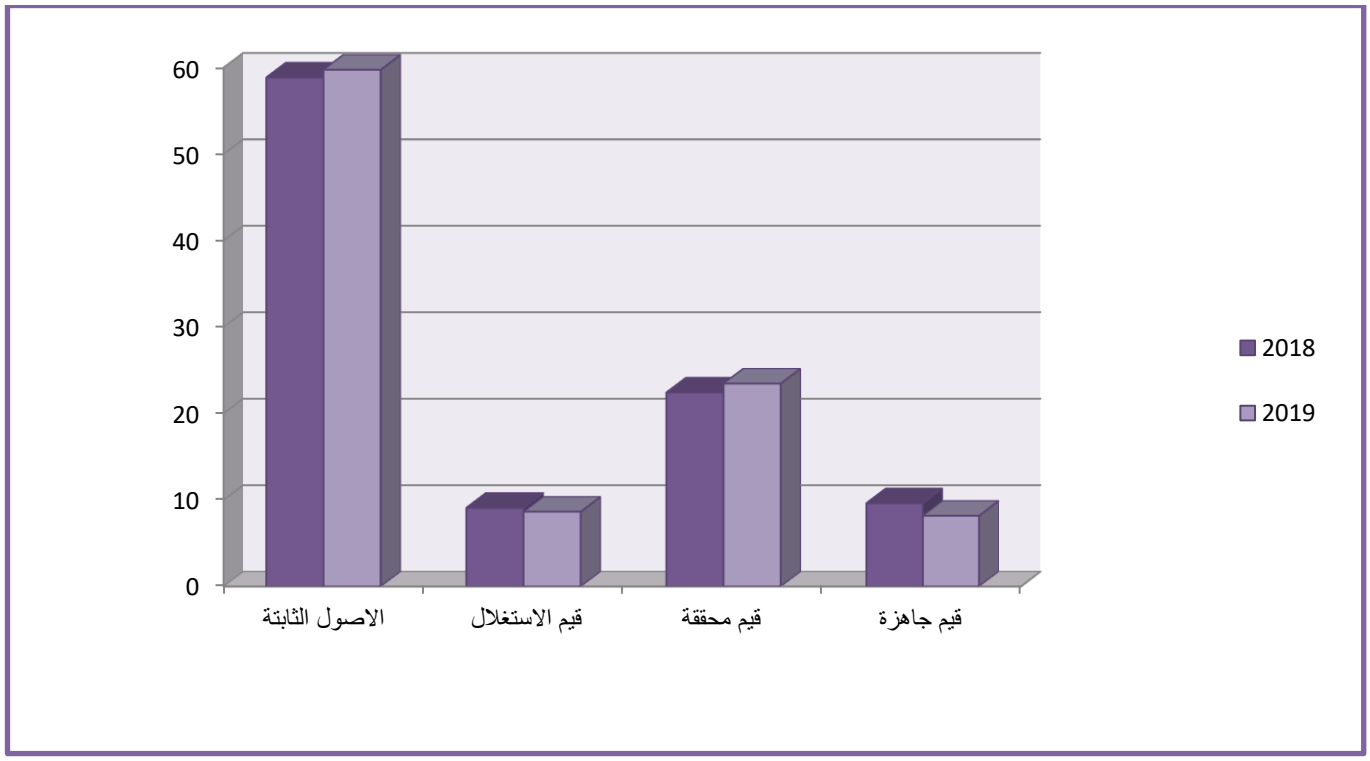

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن:

الأصول الثابتة تحتل أكبر نسبة حيث تمثل 58.87% سنة 2018 و 59.75% سنة 2019 وهي نسبة جيدة كما نلاحظ أن نسبة أصول إرتفعت وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع وتوسع النشاط واقتناء مواد أولية جديدة وتجديد واستبدال المعدات والأدوات (آلات، شاحنات، لوازم كهربائية.)

قيم الإستغلال إنخفضت حيث تمثل سنة 2018 نسبة 9.05% و 8.63 % سنة 2019 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى قلة المخزونات أو سوء تسييرها.

تمثل القيم المحققة سنة 2018 نسبة 22.42% وسنة 2019 نسبة 23.45 % أي أنها ارتفعت في هذه

السنة ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الضرائب أو بسبب زيادة الديون.

القيم الجاهزة منخفضة حيث كانت تمثل سنة 2018 نسبة 9.62 % و سنة 2019 نسبة 8.16 % وهذا

الانخفاض راجع إلى انخفاض المبيعات وقلة أو تأخر في الطلبيات.

-2جانب الخصوم:

ومن أجل تحليل معطيات الجدول يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الجدول رقم 04 : الميزانية المختصرة لخصوم

السنوات	2018		2019	
البيان	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية
الاموال الخاصة	445460130	37.88	330675580	44.37
الديون طويلة الاجل	38385569	5.07	35946905	4.82
الديون قصيرة الاجل	431650036	57.05	378583920	50.80
المجوع	756680244	100	745206404	100

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

ومن أجل تحليل معطيات الجدول يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم 07 : الميزانية المختصرة لخصوم المؤسسة

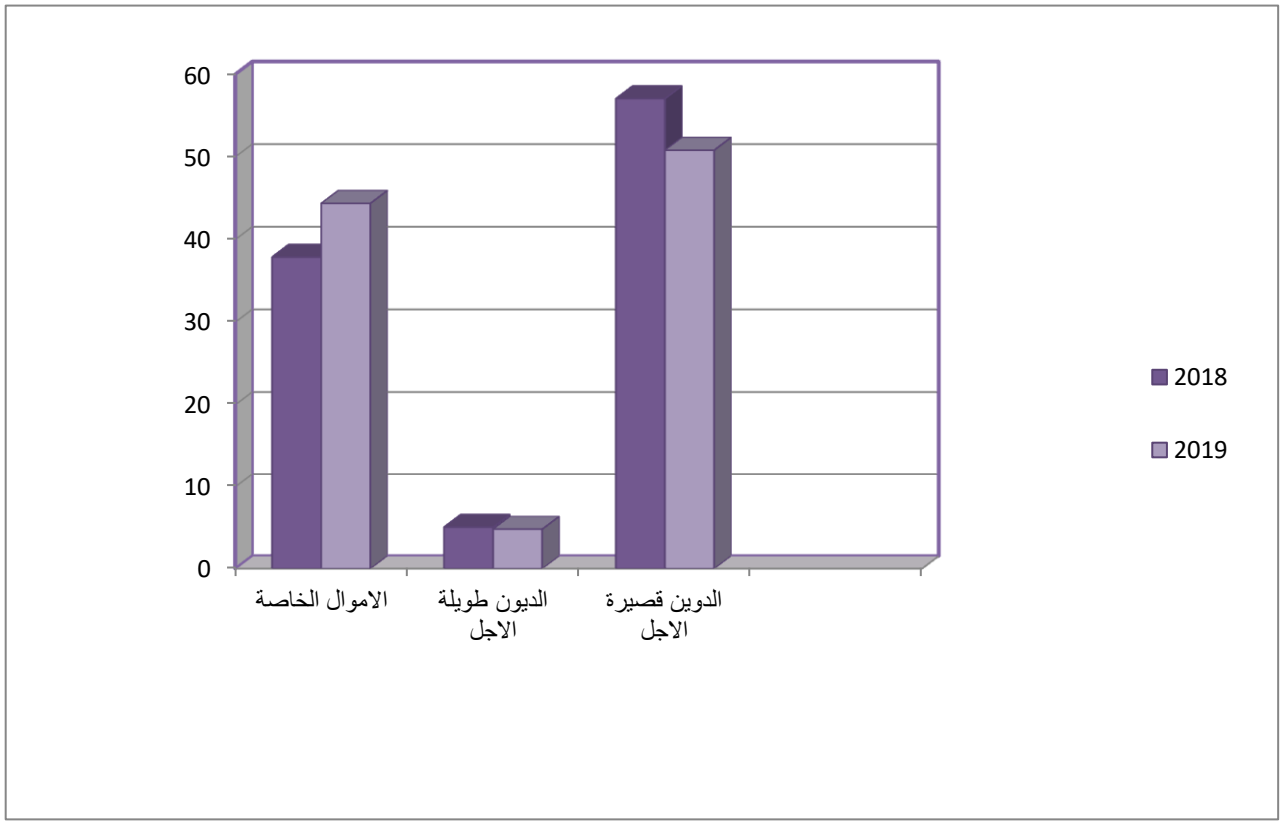

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الشكل أن:

الأموال الخاصة تمثل عل التوالي 37.88 % و 44.37 % ويعود سبب الإرتفاع سنة 2019 إلى زيادة استثمار المؤسسة وأيضا زيادة الطلب على منتوجات المؤسسة مما يعني تحسن في مستوى أداء المؤسسة.

تمثل الديون طويلة الأجل على التوالي 5.07 % و 4.82 % ونلاحظ أنها انخفضت سنة 2019 مما يدل على أن المؤسسة قامت بتسديد جزء ديونها، وذلك من خلال بيع جزء من مخزونها إلى الزبائن

تمثل الديون قصيرة الأجل نسبة عالية من أجمالي الخصوم حيث كانت 57.05 % سنة 2018 و 50.80% وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على المصادر الخارجية بشكل كبير وهذا راجع إلى عدم توفر سيولة اللازمة لدى المؤسسة وبما أن نسبة الديون قصيرة الأجل انخفضت سنة2019 فهذا يدل على محاولة المؤسسة على تقليص النفقات وتسديد الديون من أجل تحقيق الأرباح.

المطلب الثالث :تحليل الأداء المالي في المؤسسة

يعتبر تحليل الأداء المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

1 تحليل الأداء المالي بإستخدام النسب المالية

سنتطرق إلى تقييم الأداء المالي في لملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته "مستغانم باستعمال بعض النسب المالية كنسب الربحية ونسب السيولة ونسب النشاط.

1.حساب نسب الهيكلة

تبين هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة زمنية معينة،

وتعطى نسب الهيكلة للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : نسب هيكلة المؤسسة

السنوات	2018	2019
البيان		
الأموال الدائمة	325030208	366622485
الأصول الثابتة	445460130	445256715
نسبة التمويل الدائم	0.73	0.82
مجموع الديون	470035605	414530825
الخصوم	756680244	745206405
نسبة المديونية	0.62	0.56

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 08 : نسب هيكلة المؤسسة

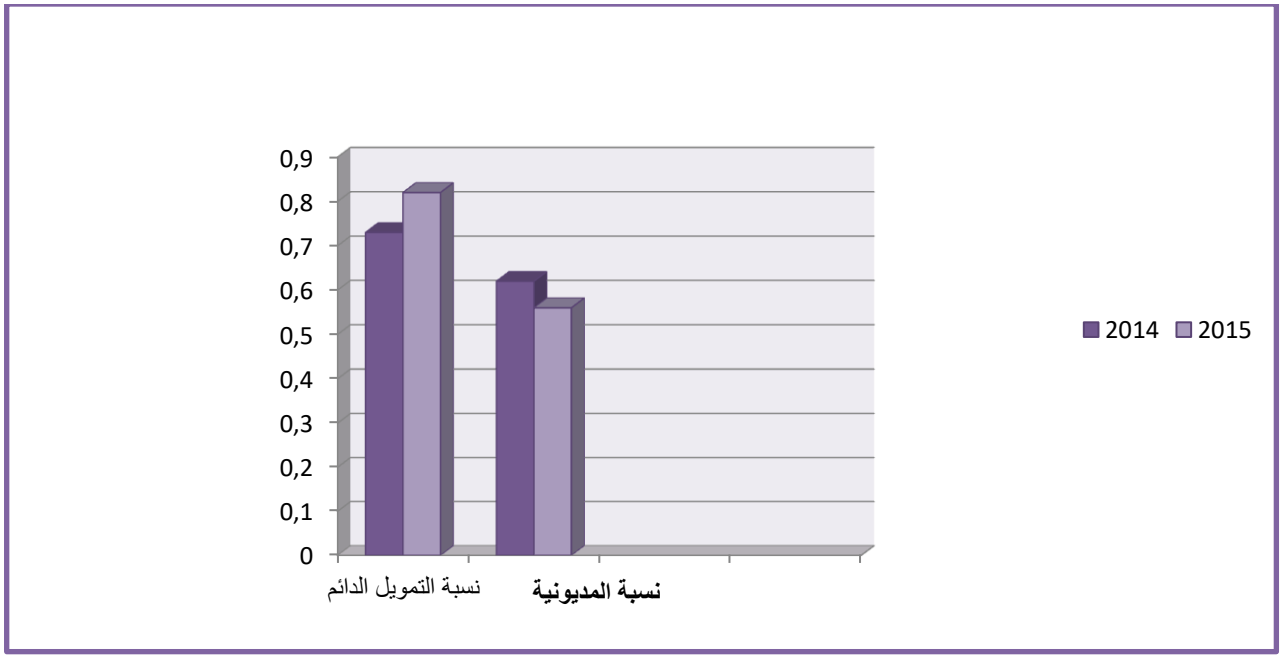

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة التمويل الدائم كانت تمثل سنتي 2018 و 2019 على التوالي 0.73 و 0.82 وهذه القيمة أصغر من الواحد وهذا يدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة لكن رغم هذا هذه النسبة ارتفعت سنة 2019 وهذا يعني أن المؤسسة تحاول أن توازن بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة وأن تضمن هامش أمات لمواجهة المخاطر.

ونلاحظ أيضا أن نسب المديونية مرتفعة وأكبر من 0.5 مما يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على

استرجاع أموالها في تاريخ استحقاقها لكن بما أن هذه النسبة انخفضت سنة 2019 فيعني أن المؤسسة

استعادت جزء من ديونها عن طريق منح المدنين تقسيط للدفع

2 حساب نسب السيولة

تقييم السيولة بساعد المؤسسة على تجنب حالات العسر المالي ويزيد من ثقة اللدائنين بالمؤسسة و سنوضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07 :نسب سيولة المؤسسة

السنوات / البيان	2018	2019
الأموال المتداولة	311220113	299949690
الخصوم المتداولة	431650036	378583920
نسبة التداول	0.72	0.79
القيم الجاهزة	72793374	60824229
الديون قصيرة الاجل	360650431	378583920
نسبة السيولة الفورية	0.17	0.16

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 09 : نسب سيولة المؤسسة

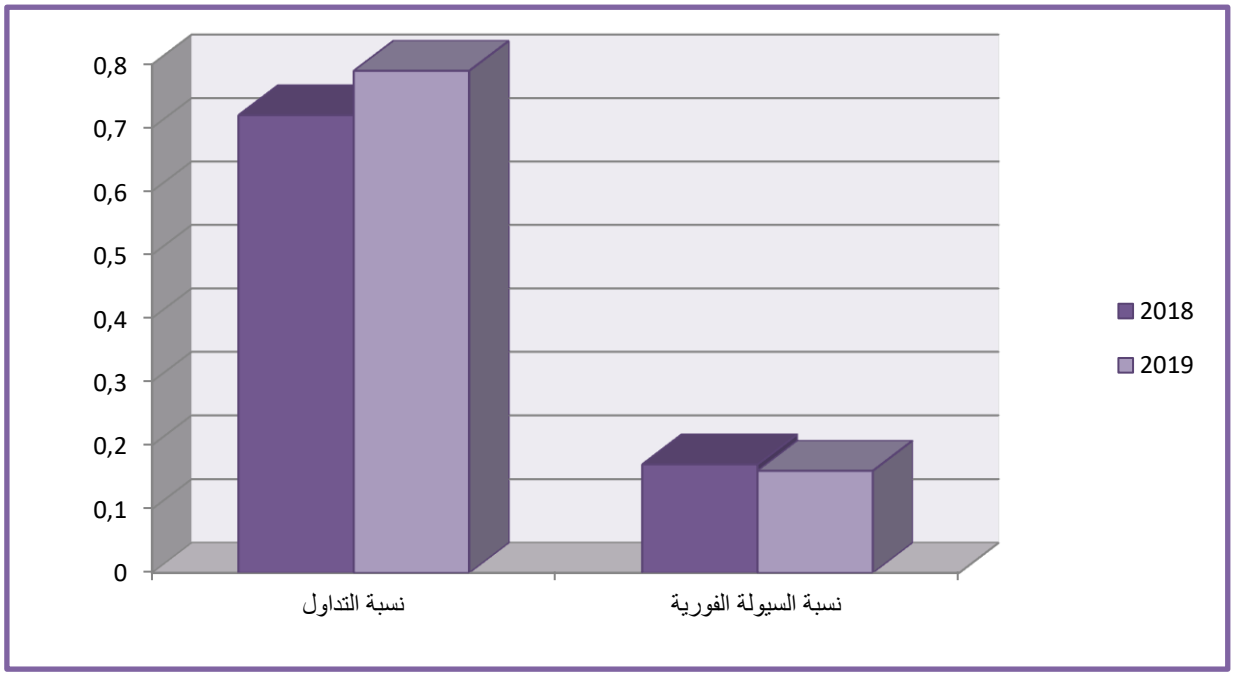

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة التداول منخفضة فهي تمثل 0.72 و 0.79 خلال سنتي 2018 و 2019 حيث كانت تحت الحد الأدنى أصغر من واحد وبالتالي فالمؤسسة كانت في وضعية مالية غير مريحة وغير قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة لكن هذه النسبة ارتفعت سنة 2019 وهذا يعني أن المؤسسة قامت بتسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل عن طريق بيع جزء من المخزون.

نلاحظ أيضا أن نسب السيولة الفورية انخفضت سنة 2019 وبما أنها أصغر من 0.5 هذا يدل على صعوبة في لدفع وهذا راجع إلى إنخفاض القيم الجاهزة وانخفاض مبيعات المؤسسة وعلى المؤسسة تسديد الديون دون بيع مخزونها.

2 تحليل الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي

مثلما تم التطرق إلى النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة هناك مؤشرات أخرى نستطيع تقييم الأداء المالي بها وهي مؤشرات التوازن المالي.

1 حساب رأس المال العامل

ويمكن حسابه من زاويتين للميزانية كالتالي:

1.1من أعلى الميزانية: الأموال الدائمة الأصول الثابتة-

الجدول رقم 07 : رأس مال العامل المؤسسة (من أعلى الميزانية)

السنوات	2018	2019
البيان		
اموال دائمة	325030203	366622485
اصول تابتة	445460130	445256715
رأس المال العامل	(120429922)	(78634230)

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

2.1من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة الخصوم المتداولة-

الجدول رقم 08 : رأس مال العامل المؤسسة (من أسفل الميزانية)

السنوات	2018	2019
البيان		
اصول متداولة	311220113	299979690
خصوم متداولة	431650036	378583920
رأس المال العامل	(120429922)	(78634230)

المصدر: من إعداد الطالبين

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 10 : رأس مال العامل المؤسسة

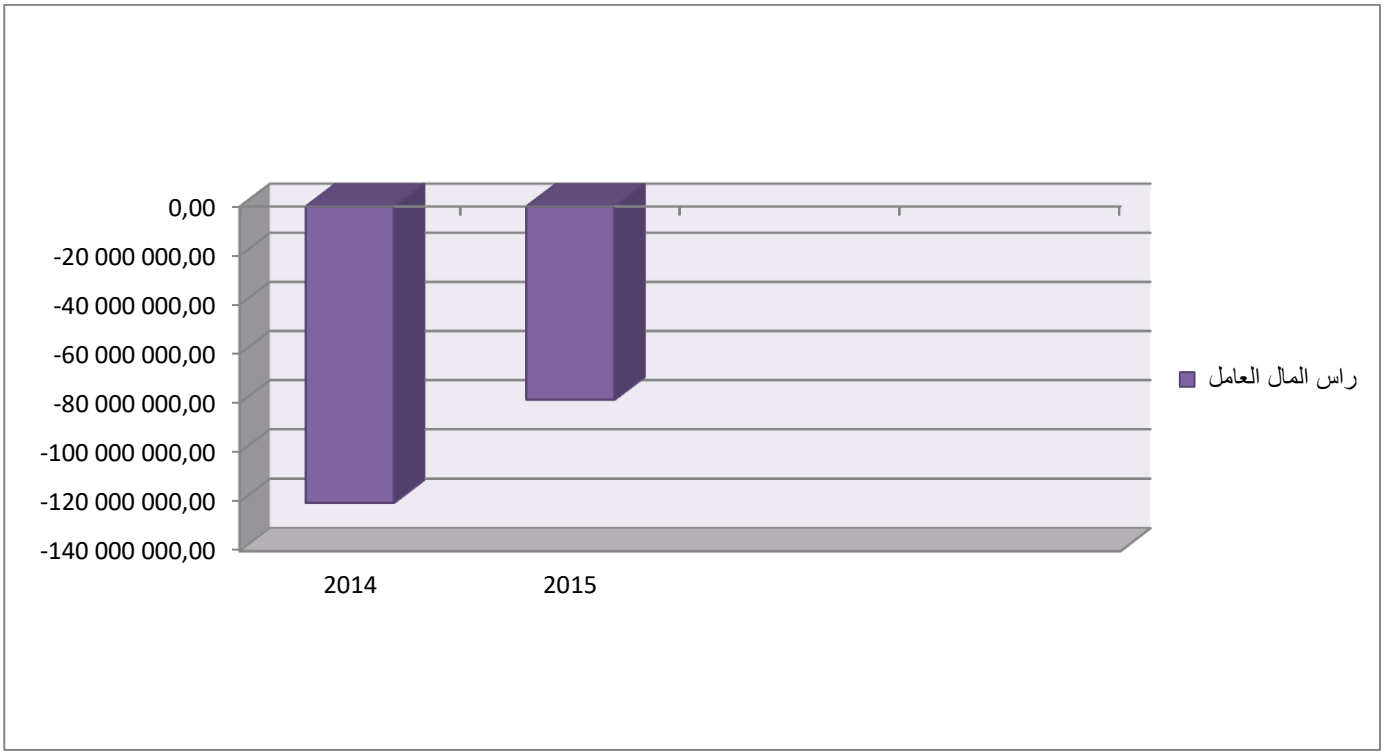

المصدر: من إعداد الطالبين

نرى من خلال تمثيل البياني أن رأس المال العامل أخذ قيم سالبة خلال سنة 2018 و 2019 وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وأنها لا تمتلك هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي،

كما نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل إرتفعت سنة 2019 وهذا بسبب الحصول على القروض طويلة الأجل والتنازل عن التثبيتات التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة.

2 حساب إحتياجات رأس المال العامل الجدول

رقم 09 : إحتياجات رأس المال عامل المؤسسة

السنوات / البيان	2018	2019
قيم الإستغلال	68773501	64338714
القيم القابلة للتحقيق	169683239	174485746
الديون قصيرة الأجل	431650036	378583920
إحتياجات رأس المال العامل	(193223296)	(193458460)

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 11 : إحتياجات رأس المال عامل المؤسسة

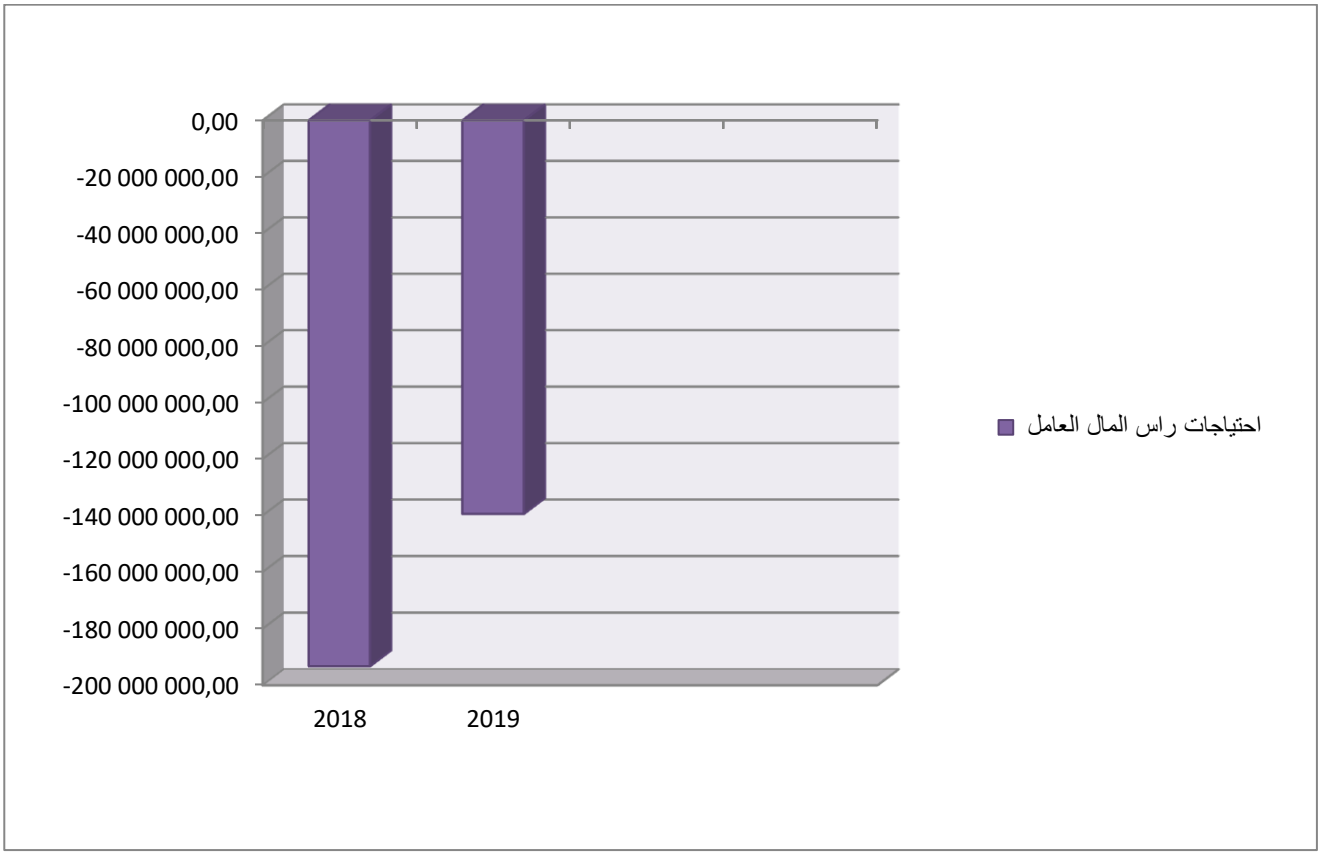

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ أن قيم إحتياجات رأس المال العامل سالبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة مكنت من تغطية الاحتجاجات بواسطة الموارد و لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب وقد إرتفعت الاحتياجات سنة 2019 وهذا بسبب إنقاص حجم المخزونات وتقديم تخفيضات تجارية وأيضا إنقاص المدة الزمنية لتحصيل الحقوق على الزبائن.

3. حساب خزينة المؤسسة

الجدول رقم 10 : خزينة المؤسسة

السنوات / البيان	2018	2019
راس المال العامل	(120429922)	(78638231)
احتياجات راس المال العامل	(193223296)	(139458460)
الخزينة	72793374	60824229

المصدر: من إعداد الطالبين بعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

يمكن توضيح معطيات الجدول أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 12 : خزينة المؤسسة

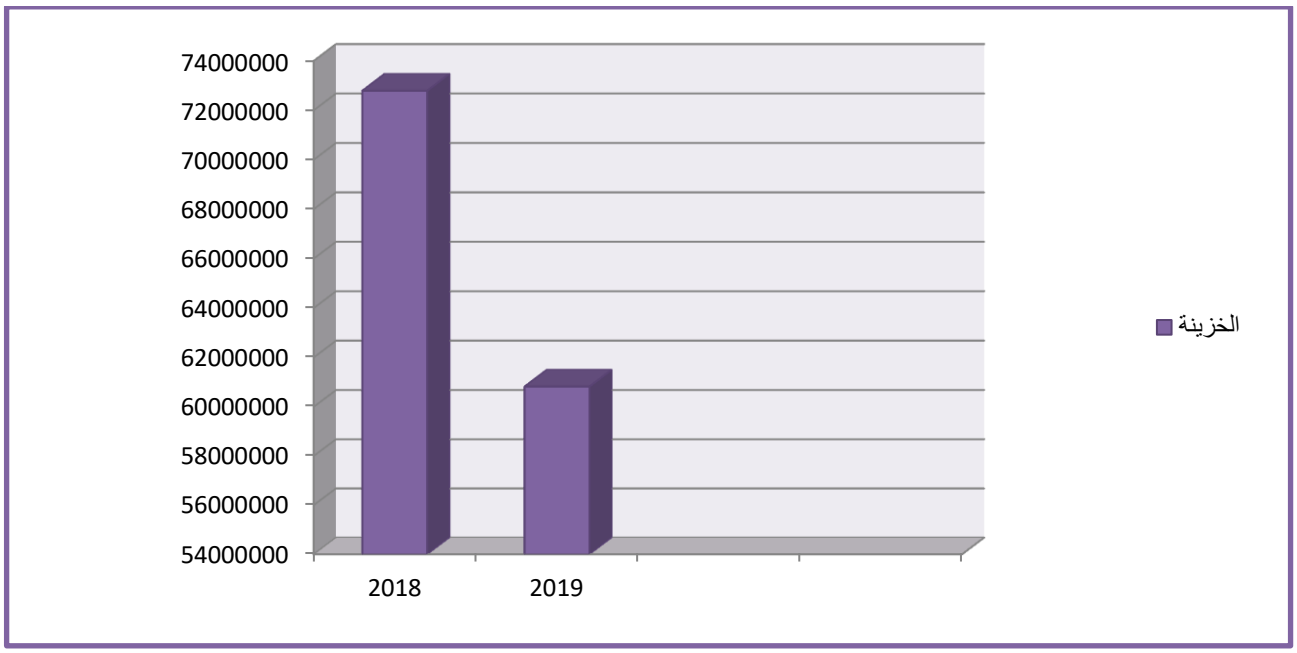

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلالالشكل البياني أن خزينة المؤسسة موجبة وهذه الوضعية تعتبر غير مقبولة فرغم أن المبالغ الموجودة في الخزينة كبيرة إلا أنها تعتبر من ناحية المردودية أموال مجمدة أي أنها غير مستغلة بسبب الإفراط في الحذر، ونلاحظ أيضا أن الخزينة إنخفضت سنة 2019 وهذا يدل على أن المؤسسة تقوم بمعالجة وضعية الأموال المجمدة عن طريق: منح قروض، شراء معدات وأدوات أولية وتقديم تسهيلات وتخفيضات للزبائن.

الخلاصة:

من خلال قيامنا بالدراسة النظرية أردنا تأكيد وتدعيم صحة النتائج المتوصل إليها عن طريق اسقاط الجزء لنظري على الواقع لكي تتضح النتائج وتتسم بالدقة والوضوح وقد تم إختيار ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و شتقاته "مستغانم مؤسسة للدراسة التطبيقية ويعود سبب إختياري للمؤسسة إلى إمتلاكها لنظام رقابة فعال ما ساعد على ضبط وسلامة التقارير المالية.

حيث تم التعرف على تاريخ نشأة والتطور الذي صاحب المؤسسة وكذا طبيعة نشاطها المتمثل في إنتاج و توزيع الحليب و مشتقاته، كما تم عرض مختلف أقسام المؤسسة وهيكلها التنظيمي.

وبتقييم وفحص للنظام وبإتباع المراحل المنهجية التي تم التطرق إليها في الجانب التطبيقي وبإستعانة بمقابلات متمثلة في إستجواب الموظفين تم التوصل إلى نقطة أساسية مفادها أن هذا النظام الذي يتوفر بالمؤسسة فعال يمتاز بالتماسك والمتانة و تحسين الاداء.

كما تم التطرق إلى تدقيق الحسابات وفحصها وتم التوصل إلى سلامة ودقة القوائم وهذا ما تضمنه تقرير إبداء الراي، حيث تحوصلت نتائجه في إبداء أ ري نظيف .

ومن خلال ماجاء به تقرير إبداء راي تم تأكيد واعتبار بأن القوائم تعبر عن الوضعية الواقعية للمؤسسة ما جعل المعلومة مؤهلة يمكن الاستفادة منها لصنع القرارات، وهذه القرارات تعكس آدائها المالي.

الخاتمة العامة:

تطرقنا في هذه الدارسة إلى عرض كل من مهنة التدقيق الداخلي، من خلال عرض التطوارت والتغيرات التي مر بها التدقيق الداخلي بصفة عامة دوليا وبصفة خاصة وطنيا (الجزائر)، وتكلمنا عن أهمية وأهداف والمخاطر المترتبة عن عدم كفاءته وكذا منهجية سيره ودوره في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة بإستخدام قواعد ومعايير متعارف عليها، وبما أن غرض التدقيق الداخلي تحسين وزيادة كفاءة المؤسسة لابد من ذكره وربطه بموضوع الأداء المحاسبي المالي بإعتبار التدقيق الداخلي أداة رقابية تحسن الأداء المالي للمؤسسات وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة.

حاولنا معالجة موضوع الدراسة، المتمثل في دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة إقتصادية متمثلة في ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته- مستغانم « GIPLAIT » ، وبمعالجة إشكالية البحث من خلال الربط بين الدارستين النظرية والميدانية، تم اللإلمام بجميع المعلومات من كافة النواحي والإجابة عن لإشكالية، مع إسقاط الدراسة النظرية على الواقع لإحدى المؤسسات الإقتصادية في الجزائر ، وما لحضناه من الدراسة الميدانية أن موضوع التدقيق نادر يكاد يكون معدوم، بسب أنه موضوع حساس يلم بجوانب عدة منها الجانب المحاسبي والمالي للمؤسسة.

النتائج المتوصل اليها:

1-لايمكن للإدارة الرقابية الإستغناء عن مهام المدقق الداخلي، بإعتباره نشاط إستشاري مستقل وموضوعي، مصمم للكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

2-الأداء المالي وسيلة حتمية لقياس الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية والصناعية .

3-للوصول إلى التقرير النهائي يجب إتباع منهجية متمثلة في مسار التدقيق، وجب إتباع المنهجية بحذافيرها، من معايير وقواعد وسلوكيات للوصول إلى أ ري صادق وسليم وهذا ما أ رينا ه في الدراسة.

4-توجد علاقة وطيدة بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر، بإعتبار التدقيق الداخلي آداة تستعمل لتقوية وتحسين الطرق والمناهج، التي تدير بها المؤسسة مخاطرها، أوهم المخاطر التي يتولى المدقق تقييمها وادارتها عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية.

5-تبدي معطيات الأداء المالي في ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته -مستغانم « GIPLAIT » وضع مستقر،

6يستحسن من ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته - مستغانم « GIPLAIT » التركيز على المراجعة والتدقيق إلى هيكلها التنظيمي و زيادة فعالينه لتحسين القوة الانتاجية .

وبإختبار صحة الفرضيات، توصلت الى مايلي:

الفرضية الاولى: "التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الإقتصادية والصناعية يساعد على تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات."

بعد الأزمات الإقتصادية التي شهدها العالم، بإنهيار أكبر الشركات تبنت أغلب المؤسسات مهنة التدقيق الداخلي، أو صبح منذ 2012 ضروة ر ملحة في الجزائر وله خلية رقابية مستقلة عن الإدا ة ر تقدم تقارير . لترشيد القرارات وقد تمت الإجابة على صحة وصدق الفرضية الأولى من خلال النتيجة 1-2.

الفرضية الثانية:" يتبع المدقق مجموعة من المعايير المتعارف عليها والتي تعكس بالإيجاب على الأداءالمالي للمؤسسة."

من أجل وصول المدقق لتقريره النهائي، لابد له من الإلمام بجميع النواحي بإتباعه لمنهجية مبنية على قواعد ومعايير متعارف عليها، ليعكس تقريره بالإيجاب على المؤسسة، وبذلك يحسن من كفاءات وفعالية المؤسسة، وبالتالي تحسين آدائها المالي بعرض كل من نقاط الضعف والقوة، وبهذا أجبنا على صحة الفرضية الثانية من خلال النتيجة3

الفرضية الثالثة: "إتباع المدقق لمنهجية تمكنه من إلمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية بغية إبداء أريه الفني المحايد."

إن إتباع المدقق لمنهجية سليمة مبنية على مبادئ متعارف عليها، وقواعد وسلوكيات تمكنه من إبداء أ ريه الفني والمحايد في تقريره، وأنها تعبر عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية .وتعكس واقع المؤسسة، وبذلك أجبنا على صحة الفرضية الثالثة من خلال النتيجة رقم 3.

الإقتراحات والتوصيات:

1-إلزامية وضع مصلحة مستقلة للتدقيق الداخلي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و تفعل دوره بشكل دقيق

2-خلق ثقافة الكل مراقب والكل يراقب داخل المؤسسة.

3-التقيد بتنفيذ ما جاء به تقرير المدقق الداخلي حرفيا.

4-منح المدقق الداخلي كافة الصلاحيات من إفصاحات عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة.

آفاق الدراسة:

في ظل التأكد على الدور المساهم للتدقيق الداخلي في تحسين من النتائج الإيجابية للمؤسسة من نقاط ضعف وقوة عن طريق المتابعة المستمرة لكافة الوحدات، نجد أن الموضوع واسع وبإمكانه التطور اكثر من المواضيع الأخرى لذا أقترح المواضيع التالية:

-دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي للمؤسسات الإقتصادية.

-إستقلالية المدقق الداخلي داخل المؤسسات الجزائرية

قائمة المراجع:

الكتب:

1 مراجع عربية :

1احمد حلمي جمعة، مدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان.2009

2 .ادريس عبد الله اشتيوي، المراجعة ومعايير واجراءات، دار النهضة العربية، بيروت، 1996

3السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لنظمات الاعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر .الرياض، 2002

4ثناء على القباني، ونادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، دار الجامعة . الاسكندرية، مصر، 2006

5 .حمزة الزبيدي، اساسيات الادارة المالية، ط 1، مؤسسة الوا رق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004

6حمدي سليمات سحيمات القبيلات، الرقابة المالية والإدارية على الاجهزة الحكومية، دار الثقافة للنشر . والتوزيع، الأردن، 1998

7حسين ناجي، استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية، الأردن.2005

8خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة، الجزائر.2010

9 .خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي في المعايير الدولية الصادرةIIA عمان، 20113 ،

10عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية .الإسكندرية، مصر، 2008

11 .علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002

12على فضالة أبو الفتوح، التحليل المالي، ادارة الاموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.1999

13 .غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة، الأردن، 2009

14محمد السيد س ا ريا، اصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.2002

15محمد الصريفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة ادارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 1 .مصر، 2014

16 .مجيد الكرخي، موازنة الاداء واليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، الأردن، 2015

17 .محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، 2008

18محمد، منير، اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة الق ا ر ا رت، دار وائل، ط 9 .عمان، 2005

19مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، مكتبة المجتمع .العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012

20وائل محمد ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، اساسيات الادارة وبطاقة التقييم المتوازن، دار .وائل، عمان، 2009

مذكرات

1بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة .ماجستير، جامعة احمد بوق ة ر، الجزائر، 2009

2شعبان لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير .ادارة الاعمال، الجزائر 2004

3عبد الله ابو سرعة، بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر .2012

4قسيمة اكرام ، دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر .تخصص فحص محاسبي بسكرة، 2016

5موسى نوفل، تقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة، مذكرة ماجستير، جامعة ال البيت .المفرق، الأردن، 2002

6نهاد اسحق عبد السلام ابو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الراسمالي

مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2001

7ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارت ، مذكرة

.ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009

المجلات

المجلات:

1شاكر الخشالي، العلاقة بين ابعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمين، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 33 ، العدد 1، الاردن، 2006.

2عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستخدام التحليل العاملي التمييزي، مجلة الواحات للبحوث والد ا رسات، المجلد 07 ، العدد 02 ، غرداية، 2014.

3محمد الذنيبات، المناخ التنظيمي وأثره على اداء العاملين في اجهزة الرقابة المالية والإدارية، مجلة .العلوم الادارية، المجلد 26 ، العدد 1، الاردن، 1999

4نائل العواملة، تقييم اداء الشركات الصناعية مجلة الد ا رسات الادارية، المجلد 17 ، العدد 1، الأردن،1993.

5هواري سوسي، د ا رسة تحليلية لمؤش ا رت قياس الاداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحثين، عدد 07 ، جامعة ورقلة، 2010.

2مراجع اجنبية

1 Hayward : Audit guide, butter Worth 2 end Edition London, 1991.

2 Hervé Hutin, Toute la finance d'entreprise en pratique, 2 eme édition, Editions d'organisation, Paris 2003.

3 Pierre Ramage, Analyse et Diagnostic Financier, Editiond'organisation, Paris, .2001